الجلسة الثالثة

للّجنة المركزية
للاتحاد الاشتراكى العربى

(الخميس ١٧ من رجب سنة ١٣٨٨ هـ ، الموافق ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٦٨ م)

بسم الله الرحمن الرحيم

الاتحاد الاشتراكى العربى
اللجنة المركزية

محضر الجلسة الثالثة

اجتمعت اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى العربى، برئاسة السيد الرئيس جمال عبد الناصر، الساعة السادسة والنصف من مساء يوم الخميس ١٧ من رجب سنة ١٣٨٨هـ ، الموافق ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٦٨م .

حضر جميع السادة الأعضاء ، عدا :

السادة الأعضاء الأصليين :

١ – أحمد فؤاد أبو حجر
٢ – حسن عباس زكى (لسفره للخارج)
٣ – سعد أحمد عيد
٤ – محمد أنور السادات (لمرضه)
٥ – د. محمد حلمى مراد (لسفره للخارج)

ومن الأعضاء الاحتياطيين :

د. فوزى محمد السيد

السيد / الرئيس :

السلام عليكم.. اتوزعت الورقة اللى فيها اقتراح مقدم من اللجنة الفرعية لشئون التنظيم، بتعديل

المادتين (١٨) و (٢٠) من النظام الداخلى المقترح للجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى العربى .

والجزء الثانى : موضوع العلاقة بين اللجنة المركزية والسلطة التنفيذية ، وتوجد مذكرة مقدمة من اللجنة الفرعية للشئون التنظيمية، كأساس للمناقشة .

هل نقرأ المشروع مادة مادة؟ مافيش داعى احنا مش مجلس أمة .. احنا امبارح اتكلمنا فى الموضوع عموماً، إذا كان حد له كلام بالنسبة للمواد يتفضل .

السيد / عبد الحميد رياض الجمل :

لى ملاحظة بالنسبة للمادة (١٩)، الواردة فى الصفحة الخامسة من مشروع النظام الداخلى ، ونصها : " لكل عضو فى اللجنة المركزية حضور اجتماعات اللجان التى ليس هو عضواً بها، لسماع مناقشاتها ، فإذا بدا له رأى فى موضوع محال إلى لجنة ليس عضواً فيها " ... إلى آخره . فهذه المادة تتكلم عن حق عضو اللجنة المركزية فى حضور اجتماعات لجنة لا يشترك فى عضويتها ، إلاَّ أنه يتضح من نص هذه المادة ، أن هناك تكراراً لعبارة : " اللجان التى ليس هو عضواً فيها ، وذلك بالإضافة إلى أن هذه العبارة تحمل شيئاً من التعقيد فى صياغتها .

السيد / الرئيس :

ده كلام لغوى .. نشطبها يعنى .

السيد / عبد الحميد رياض الجمل :

أقترح اقتراحاً محدداً بتعديل صياغة هذه المادة على النحو الآتى :

" لكل عضو فى اللجنة المركزية حضور اجتماعات أى لجنة لا يشترك فى عضويتها، لسماع مناقشاتها ، فإذا بدا له رأى فى الموضوع المطروح للمناقشة ، فله أن يبعث به كتابةً ... " إلى آخر هذه المادة .

السيد / الرئيس :

الدكتور فوزى موافق ؟

الدكتور / محمود فوزى :

هناك شيء أساسى لا أجد نفسى متفقاً فيه مع السيد العضو ، وهو أنه لو انقلب الـ ٢٠٠ عضو – فى اللجنة المركزية – إلى لجنة تحرير ، فإن العمل بهذا الأسلوب لن ينتهى .

السيد / الرئيس :

الحقيقة الجزء الثانى اللى فيه تكرار .. يعنى برضه بنفسح صدورنا للصياغة ، على ان احنا ماننقلبش إلى لجنة صياغة ، وإلاَّ حنقعد زى امبارح .. امبارح اتكلمنا فى الموضوع .. والنهارده نقعد نتكلم فى الصياغة .. ناخد أربع ساعات . المادة (١٩) .. الاقتراح :

" لكل عضو فى اللجنة المركزية حضور اجتماعات أى لجنة لا يشترك فى عضويتها لسماع مناقشاتها ، فإذا بدا له رأى فى الموضوع المطروح للمناقشة ، فله أن يبعث به كتابةً إلى أمين اللجنة لعرضه عليها ، وله أن يحضر فى جلسة تُعَيِّنها له اللجنة لشرح رأيه، دون أن يكون له صوت معدود".

متهيألى الصيغة الجديدة يمكن أوضح، وبناخد بالصياغة الجديدة إذا كان مافيش اعتراض .

أيوه يا حناوى .

السيد / كمال الدين الحناوى :

فى الحقيقة إن هذه المادة تشتمل على شقين :

الشق الأول : حالة اشتراك العضو فى مناقشات اللجان التى ليس عضواً فيها .

الشق الثانى : حالة عدم حضور اللجان، إذا علم العضو بأن هناك موضوعاً معيناً سيعرض على لجنة من اللجان التى ليس عضواً فيها، ففى هذه الحالة يجوز له أن يرسل رأيه كتابةً، دون أن يشارك فى المناقشة .

فالواقع أن هذه المادة تنقسم إلى فقرتين، تتناول كل فقرة منهما موضوعاً مختلفاً عما تناولته الفقرة الأخرى ، ولذلك فإن الاقتراح المقدم من الأخ الجمل لا يؤدى الغرض من هذه المادة .

السيد / الرئيس :

إذا كان الموضوع موضوعين .. كنتم عملتوهم مادتين يا حناوى .

السيد / كمال الدين الحناوى :

تعالج هذه المادة عموماً موضوع مشاركة الأعضاء لأعمال لجان ليسوا أعضاءً فيها ، إلاَّ أن شكل هذه المشاركة يختلف، ففى الفقرة الأولى أجازت للعضو حق حضور اجتماعات لجان لا يشترك فى عضويتها، أما الفقرة الثانية فهى تنظم أسلوب مناقشته لأعمال هذه اللجان، سواء بتقديم تقارير أو خطابات بما يريد ان يُبَلِّغُها .. أياً منهما .

السيد / الرئيس :

يعنى نترك موضوع تصحيح الصياغة فى المادة (١٩) للزيات، علشان ماندخلش فى الصياغات ونقعد نفرش فى موضوع الصياغة .

السيد / أحمد طلعت عزيز :

سيادة الرئيس .. لى ملاحظة على الهيكل العام للمشروع ، وهى ملاحظة طفيفة، لا تؤثر على الجوهر المتكامل للمشروع ، الذى بذل فى إعداده جهد واضح يستحق التقدير ، هذه الملاحظة تتعلق بإضافة بابين إلى الأبواب الستة المقترحة كمشروع للنظام الداخلى للجنة المركزية :

الباب الأول : ويتعلق بعضوية اللجنة المركزية، وشغل المراكز الخالية .

الباب الثانى : يتعلق بمواعيد انعقاد اللجنة المركزية .

نحن نعلم أن المؤتمر القومى العام المختص بانتخاب اللجنة المركزية ينعقد دورياً كل سنتين ، ومدة عضوية اللجنة المركزية ست سنوات ، وهى مدة تحمل فى طياتها احتمالات خلو بعض المراكز ، والرأى عندى أن تنقل إلى الباب الجديد المقترح فى المادة الثانية من المشروع المقدم، على أن تضاف إليها مادة جديدة تنظم إجراءات شغل المراكز الخالية ، وذلك بأن يترك للقيادة السياسية المفاضلة والاختيار من ضعف عدد المرشحين المنتخبين ، بذات الأسس والقواعد التى وافق عليها المؤتمر القومى العام ، مع الحفاظ على نسبة تمثيل المحافظات ، إلاَّ إذا رأى المؤتمر القومى العام رأياً يخالف ذلك فى المستقبل ، ومع الحفاظ على نسبة العمال والفلاحين .

أما الباب الثانى : فيتعلق بمواعيد انعقاد اللجنة المركزية : إذ تضمن بيان ٣٠ مارس – الذى أجمعت عليه الإرادة الشعبية فى استفتاء عام – أن تظل اللجنة المركزية فى حالة انعقاد دائم . هذا بينما

ينص قانون الاتحاد الاشتراكى على ان تجتمع اللجنة المركزية مرتين فى السنة على الأقل بدعوة من اللجنة التنفيذية العليا ، وقد يُقَال إنه لا تعارض البتة بين النصين ، إذ أن نص قانون الاتحاد الاشتراكى بدعوة اللجنة للاجتماع مرتين فى السنة على الأقل ، يغطى اجتماعها الدائم .. قد يقال هذا ، ولكنى أفضل أن يتضمن المشروع النصين معاً ، بأن ينص على ان تجتمع اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى العربى مرتين على الأقل سنوياً، بدعوة من اللجنة التنفيذية العليا، وفى حالة الضرورة القومية القصوى تظل اللجنة فى حالة انعقاد دائم .

ولى ملاحظة أخرى تتعلق بطلب إلغاء المادة (١٨) ، هى أن السيد الرئيس أرسى بالأمس المفهوم الديمقراطى للعلاقة بين اللجنة المركزية والحكومة ، فأوضح تضامنهما الكامل ومسئوليتهما المشتركة، تجنباً للتناقضات والحساسيات ، وسبيلاً إلى الامتزاج الكامل بينهما، دفعاً للعمل الوطنى إلى أقصى مداه، ومواجهة مشتركة لمشاكل الجماهير، وإيجاد الحلول لها. ومن ثم فإن الأمر يقتضى أن تظل المادة (١٨) كما هى، حتى تتوفر للجان الدائمة – المنبثقة عن اللجنة المركزية – كافة المقومات والبيانات التى تمكنها من الرقابة والمتابعة البَنَّاءة ، مع إدخال تعديل طفيف عليها ، وذلك باستبدال عبارة : "تودع كل وزارة" بعبارة : " يودع كل وزير " الواردة فى صدر هذه المادة ، مع إعادة صياغة الفقرة الأخيرة من هذه المادة، على النحو الآتى :

" وللجان أن تطلب من الوزارات معلومات أو إيضاحات تتعلق بالموضوعات المعروضة عليها ، وتكون من اختصاص الوزارات ، أو الهيئات، أو المؤسسات، التابعة لهذه الوزارات " .

السيد / الرئيس :

الأخ الزيات فين .. ترد على الكلام ده، وتقول لنا إيه رأيك فى الموضوع .

السيد / محمد عبد السلام الزيات :

الاقتراح الجديد المعروض على اللجنة يقضى بإضافة مادة جديدة ، لتحل محل المادتين (١٨) و (٢٠) من مشروع النظام الداخلى للجنة المركزية ، وقد ورد بالمذكرة التفسيرية فى شأن هذه المادة، إنه :

" تمكيناً للجان من مزاولة نشاطها، ومباشرة مهامها فى الدراسة والبحث، ومتابعة تنفيذ

القرارات والتوصيات الصادرة من المؤتمر القومى العام واللجنة المركزية ، تضمنت المادة (١٨) من النظام المقترح ، حق اللجان الدائمة والفرعية فى أن تستعين فى أعمالها بأعضاء الاتحاد الاشتراكى العربى، الذين يتولون المناصب القيادية فى الدولة والتنظيمات الشعبية " .

فكلمة " الاستعانة " التى وردت فى نَصّ هذه المادة – وفى تفسيرها – تحمل كل التفصيلات الواردة فى المادة (١٨) ، فبهذا النَصّ يكون من حق اللجان أن تطلب كل البيانات ، والمعلومات ، والقرارات ، وكل ما يتعلق بسير الوزارة نفسها . فالمادة المقترحة تضع مبدأً عاماً ، أما التفصيلات فيجب أن تترك للتطبيق العملى فهو الذى يوجهها .. فالمادة الجديدة المقترحة تشمل نصاً مرناً يحمل عمومية المادة (١٨) الواردة فى المشروع الأصلى .

أما النقطة الثانية : فلكى نتمكن من متابعة الاقتراحات الخاصة بالمواد، نرجو من السيد الرئيس أن يشير إلى رقم المادة ثم نناقشها ، حتى إذا انتهينا منها ننتقل إلى المادة التالية لها ، وذلك حتى لا تتفرع المناقشة فى مواد مختلفة .

السيد / الرئيس :

هو الأخ ماتكلمش فى مادة معينة .. ده بيقول يزوِّد .. مش كِدَه .. عاوز يزوِّد جزء خاص بالأعضاء ، وجزء خاص بمواعيد الانعقاد ، ويستند فى هذا إلى ما جاء فى بيان ٣٠ مارس .

السيد / محمد عبد السلام الزيات :

رداً على الملاحظة التى ذكرها الأستاذ أحمد طلعت عزيز ، بشأن إيراد نص بمواعيد انعقاد اللجنة المركزية ، تطبيقاً لبيان ٣٠ مارس .. ففى الواقع أن اللجنة الفرعية تعمدت أن تشير فى مشروع النظام الداخلى إلى بيان ٣٠ مارس ، وذلك فى المادة الأولى ، ونصها :

" اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى العربى ، هى السلطة القيادية العليا للاتحاد الاشتراكى العربى، فى فترات ما بين انعقاد المؤتمر القومى العام ، وتختص بمباشرة مسئولياتها وفقاً لأحكام قانون الاتحاد الاشتراكى العربى والمبادئ الواردة فى بيان ٣٠ مارس " .

ومن هنا يتضح أن هذا النص يحمل كافة الاعتبارات الواردة فى بيان ٣٠ مارس ، من اعتبار اللجنة المركزية فى اجتماع مستمر ، كذلك فإننا لا نستطيع أن نحدد مواعيد جلسات اللجنة المركزية

مقدماً ، لأن اجتماع هذه اللجنة يحتاج إلى إعداد بعض دراسات فى لجانها الفرعية ، فحين انتهاء اللجان الفرعية من دراسة الموضوعات المحالة إليها، يمكن تحديد موعد اجتماع اللجنة المركزية .

وفى تصورى أن اجتماعات هذه اللجنة لن تكون اجتماعات متباعدة، وذلك تأكيداً للمعانى التى وردت فى بيان ٣٠ مارس، من اعتبار اللجنة المركزية فى حالة انعقاد دائم. ولكن من الضرورى أن يسبق تحديد موعد اجتماعات هذه اللجنة، إعداد دراسات فى لجانها المختصة، ثم وضع جدول الأعمال شاملاً للموضوعات التى ستدرسها اللجنة فى اجتماعها .

ومن هنا يتضح أن الإشارة إلى بيان ٣٠ مارس فى المادة الأولى من مشروع النظام الداخلى، تعنى التمسك بكل المعانى التى وردت فى هذا البيان، وهو ما يعنيه الزميل أحمد طلعت عزيز من إضافة باب مستقل لتحديد مواعيد انعقاد اللجنة ، وبهذا يتضح أننا لسنا بحاجة لهذه الإضافة .

أما بالنسبة للاقتراح الثانى ، الخاص بإفراد باب مستقل يحدد طريقة شغل الأماكن الخالية باللجنة المركزية، فلقد أوضحت اللجنة فى المذكرة التفسيرية التى تقدمت بها، أن مشروع النظام الداخلى لا يعالج كل الأمور المتوقعة، بل إنه يشمل المبادئ العامة فقط، لأننا لا نستطيع أن نضع نصوصاً تحكم أموراً قبل وقوعها ، ولننتظر .. فإذا ما وقعت أمور، عولجت بتقاليد معينة تترسمها اللجنة، وتعتبر مكملة للائحتها. ومن هنا يتضح أن هناك بعض الأمور المتوقعة، ولا نستطيع مواجهتها بنصوص من الآن، ولكن عندما تحدث هذه الأمور، فسوف تواجهها اللجنة المركزية بتقاليد معينة، ومعلوم أن العرف والتقاليد جزء مكمل للنصوص المكتوبة، وشكراً .

الدكتور / جابر جاد عبد الرحمن :

أثار الزميل الأستاذ أحمد طلعت عزيز مسألة العضوية فى اللجنة المركزية ، فطالب بأن يتضمن النظام الداخلى للجنة المركزية تحديد طريقة تشكيل هذه اللجنة. والواقع أن المؤتمر القومى عندما وافق على القواعد الخاصة بتشكيل اللجنة المركزية ، إنما وافق على قواعد مؤقتة لهذه الدورة فقط ، ولو رجعنا إلى نص المادة (١٣) من قانون الاتحاد الاشتراكى (فقرة ب ، بند ٢) ، لوجدناها تقضى بأن تتكون اللجنة المركزية بالانتخاب من بين أعضاء المؤتمر القومى العام ، وفقاً للقرارات التنظيمية التى تصدرها اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى العربى .

إذاً فهذه المسألة من اختصاص اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى العربى ، فهى التى ستصدر

القرارات التنظيمية لهذه العملية، وفقاً للقواعد التى تراها لازمة لتشكيل هذه اللجنة المركزية. ومن هنا يتضح أن القواعد التى توصلنا إليها فى المؤتمر القومى العام ، كانت بمثابة قواعد موقوتة بهذه الدورة فقط .

أما النقطة الثانية التى أريد أن أتحدث فيها : فتتعلق بالتعديل الذى تقدمت به اللجنة الفرعية ، والذى يقضى بحذف المادتين (١٨) و (٢٠) من مشروع النظام الداخلى ، والاستعاضة عنهما بالنص الجديد الوارد فى المذكرة ، الذى يقول : " للجان الدائمة والفرعية أن تستعين فى مناقشاتها ، ودراساتها ، وأداء مهامها ، بمن ترى لزوماً للاستعانة بهم من أعضاء الاتحاد الاشتراكى العربى ، الذين يتولون المناصب القيادية فى الدولة والمنظمات الشعبية " .

فبالنسبة لعبارة : " استعانة هذه اللجنة بمن ترى الاستعانة بهم " الواردة فى هذه المادة ، فإننى أرحب بها، إذ من حق اللجنة المركزية أن تستعين بمن ترى الاستعانة بهم. ولكننى مع هذا أعتقد أن اللجنة المركزية زاخرة بالأعضاء الذين يمثلون تخصصات مختلفة، ويمكن أن يعاونوها فى أعمالها ، ثم إن هذه المادة الجديدة المقترحة لا يمكن أن تغنى عن المادتين (١٨) و (٢٠) ، ذلك لأن هاتين المادتين تتكلمان عن المراقبة والمتابعة، التى يجب أن تقوم بها اللجنة المركزية . هذا فى حين أن المادة الجديدة المقترحة لا تتكلم إلاَّ عن حق اللجان فى الاستعانة بمن ترى الاستعانة بهم ، ومن هنا يتضح أن هذه المادة المقترحة لا تحقق الغرض المنشود .

فقط لى ملاحظة على المادة (١٨) الواردة فى المشروع ، فقد تكلم صدر هذه المادة على أن يودع كل وزير مكتب اللجنة المختصة القرارات واللوائح ... إلى آخره ، وفى تصورى أن هذه القرارات واللوائح تطبع وتوزع ، ويمكن لأى فرد أن يحصل عليها من صالة مبيعات المطبوعات الحكومية بميدان الأوبرا ، ومن هنا فلسنا فى حاجة إلى هذا النص ، ولكننا فى حاجة إلى الجزء الثانى من هذه الفقرة، وهو الذى يتكلم عن التقارير التى تتعلق بنشاط الوزارة ، والبيانات، والإحصائيات ، والوثائق، وما إلى ذلك .. فكل هذه البيانات نحتاج إليها فى عملنا فى اللجنة المركزية، لأنها تجعل أعضاء اللجنة على صلة بنشاط الوزارة. ولهذا أرى أن يقتصر نص الفقرة الأولى من هذه المادة على هذا المعنى ، لأن مثل هذه التقارير هى التى ستمكن اللجنة المركزية من أن تباشر اختصاصها فى الرقابة والمتابعة .

فإذا انتقلنا إلى نص المادة (٢٠) وجدناه يجرى هكذا : "للجان الفرعية أن تستدعى من ترى

الاستماع إليه من الوزراء ، أو نواب الوزراء ، أو غيرهم ، متى رأت حاجة لذلك، وقد يكون لفظ "تستدعى" الوارد فى هذه المادة ، هو الذى أثار نوعاً من الحساسية. ولهذا أرى أن نستعيض عنه بلفظ " تستمع " ، فنحن مثلاً فى اللجنة التحضيرية لأعمال المؤتمر المؤتمر القومى العام قد استمعنا إلى السيد وزير الحربية، وإلى كل الوزراء المختصين ، ولا ضير فى ذلك – على الإطلاق – ما دامت غايتنا جميعاً واحدة ، وما دام الوزراء أعضاء فى هذا التنظيم ، وغالبيتهم أعضاء فى هذه اللجنة المركزية .

ولكى تباشر هذه اللجنة مهامها على النحو المرجو، أرى أن يكون من ضمن اختصاصاتها الرقابة والمتابعة، ولا يمكن لهذه اللجنة أن تمارس رقابتها ومتابعتها إلاَّ إذا كان لها أن تحصل على التقارير الوارد ذكرها فى المادة (١٨) ، وأن تمارس حقها الوارد فى المادة (٢٠) ، الخاص بالاستماع إلى من ترى الاستماع إليهم، ممن يتولون المناصب القيادية، والقيادات الشعبية . أشكر السيد الرئيس .

السيد / الرئيس :

تعليقاً على الكلام اللى قاله الدكتور جابر جاد .. أنا امبارح كنت باقول إن مافيش حزب فى الدنيا – سواء فى الشرق أو فى الغرب – بينص بهذا الشكل على الوزير.. ومعنى هذا أن الحزب هو سلطة سياسية، قد تتفرع منها السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية ... إلى آخر هذا الموضوع . ولكن يعنى أنا قريت لوائح وقوانين جميع الأحزاب اللى فى العالم .. مافيش حزب قال الوزير أبداً .. الحزب بيتصرف مع أعضائه.. بينظَّم كيف يعمل أعضاؤه، وده اللى خَلاَّنى امبارح اتكلمت على المادة (١٨) وعلى المادة (٢٠) .. ماهياش الحساسية، وهما هنا مابيمثلوش الرقابة وَلاَ كذا.

أنا باقول إن مشروع النظام الداخلى للجنة المركزية ده حيبقى مشروع معلن فى العالم ، وكل الناس حتاخده وتبص فيه ، حيلاقونا الحقيقة فى هذا خَلْطِين بين العمل الحزبى وبين الوزارة . أنا ماعنديش مانع ان المادة (١٨) والمادة (٢٠) بناخد بيهم قرار .. كقرار من قرارات اللجنة المركزية، ينفذ على الكل، بس مايبقوش فى اللائحة .. مش هى دى الحساسية .

الحقيقة أنا باقول لَمَّا يطلع هذا الكلام بَرَّه .. وتطلع اللايحة وتقول إن الاتحاد الاشتراكى بيقول إن الوزير يعمل كذا .. طيب ليه ماقلناش هذا بالنسبة لرؤساء أو أمناء اللجان اللى فى المحافظات .. ليه ماقلناش هذا على أمناء اللجان فى الأقسام وفى المراكز، ما هو ده برضه يدخل فى عملنا .

العملية هنا الحقيقة احنا مَيَّالِين – فى هذا الكلام – إلى الأسلوب اللى مُتَّبَعْ فى مجلس الأمة ، أكثر

من الأسلوب الذى يُتَّبع فى الأحزاب .. الأسلوب اللى يُتَّبع فى مجلس الأمة بيتم وفقاً للدستور .. الدستور بيقول : مجلس الأمة هو سلطة تشريعية وسلطة رقابة، وان الوزارة مسئولة قدام مجلس الأمة، وكل وزير مسئول قدام مجلس الأمة .

لمجلس الأمة الحق فى استدعاء أى وزير علشان الكلام أمامه .. وكل لجنة لها الحق فى كذا. هذا الكلام الحقيقة هو الذى سيطر على التفكير فى هذه العملية. لكن مجلس الأمة بيقعد فيه حاجتين : السلطة التشريعية اللى هم أعضاء مجلس الأمة، والسلطة التنفيذية معروف إنها قاعدة أيضاً فى مجلس الأمة، ولذلك الدستور بيرتب العملية بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية .

هنا أنا باقول زَىّ ما قلت امبارح : اللجنة المركزية هى التى تحكم ، أو الاتحاد الاشتراكى هو الذى يحكم، لأن احنا النهارده اللى موجودين فى الحكم . الحقيقة أنا موش متصور إننا واحنا بنعمل النظام الداخلى للجنة المركزية بيبان ان احنا بنتكلم على الوزير .. بنقول الوزير يحضر ، حتى المادة (٢٠) بتقول : " للجان الدائمة والفرعية أن تستدعى من ترى الاستماع إليه من الوزراء ، أو نواب الوزراء ، أو غيرهم ، متى رأت حاجة لذلك ".. ماعنديش مانع ان احنا ناخد قرار بما هو فى المادة (٢٠) .. وناخد قرار بما هو فى المادة (١٨)، وكوننا ناخد قرار ماهواش موضوع حساسية مطلقاً، أنا باتكلم أساساً على موضوع قواعد – الحقيقة – بنبتدى بيها ، وناخد قرار على الكلام اللى موجود فى العلاقة بين اللجنة المركزية والحكومة، وبيبقى قرار ملزم لجميع الأعضاء .

أمَّا اللايحة .. فاللايحة دى حتقراها كل الدنيا .. وحيشوفها كل الناس، فيجب انها تكون لايحة للاتحاد الاشتراكى .. مش للاتحاد الاشتراكى وللوزارات والسلطة التنفيذية .

هذا هو – الحقيقة – الكلام اللى أنا كنت اقصده امبارح ، لكن الموضوع ماهواش موضوع حساسية .. أو الموضوع ماهواش موضوع ان الوزراء مش عاوزين ييجوا اللجان .. بل بالعكس أنا باقول إن الوزير لازم يحضر فى اللجنة مرة كل أسبوع .. أو مرة كل أسبوعين، بحيث يكون فيه تفاهم بين الوزير وبين اللجنة، علشان مايحصلش نوع من التصادم أو التضاد، أو حملة من جانب على الآخر ، لأن إذا جات اللجنة وقالت الوزير مابيجيش ، والناس اللى فى اللجنة قالوا ماحدش بيدِّينا حاجة .. وماحدش بيسأل فينا، حنبص نلقى نفسنا ده بيكَسَّر فى أعمال ده .. وده بيكَسَّر فى أعمال ده .

باقول لأ .. لازم الوزير يحضر مرة كل أسبوع .. أو مرة كل أسبوعين فى اللجنة ، بحيث يكون

هناك نوع من الانسجام والهارمونى الكامل بين الاتحاد الاشتراكى والوزراء كأعضاء فى الاتحاد الاشتراكى .. أو كأعضاء فى اللجنة المركزية . يعنى الفكرة ماهياش أبداً حساسية، بل بالعكس أنا فى كلامى الأول قلت إن كل الوزراء جُم هنا علشان يبقى فيه نوع من التكامل والترابط بيننا كاتحاد اشتراكى بيحكم .

السيد / أحمد طلعت عزيز :

فى تصورى أن كل لائحة لابد وأن تتضمن مواعيد انعقاد الهيئة التى صدرت هذه اللائحة من أجلها ، وأن تتضمن كذلك كيفية شغل المراكز الخالية. أما عن النقطة التى ذكرها الدكتور جابر جاد عبد الرحمن ، والتى تتعلق بالبند (٢) من الفقرة (ب) من المادة (١٣) من قانون الاتحاد الاشتراكى، والتى تقضى بأن : " تشكل اللجنة المركزية وفقاً للقرارات التى تصدرها اللجنة التنفيذية العليا " ، ففى تصورى أن هذه القرارات التى تصدرها اللجنة التنفيذية العليا، تماثل القرار الذى أصدره السيد الرئيس بتحديد العدد الذى يمثل كل مركز فى المؤتمر القومى العام. ولكنى لا أعتقد أن قرار اللجنة التنفيذية العليا سوف يتطرق إلى طريقة شغل المراكز الخالية فى اللجنة المركزية ، لأن تكوين اللجنة المركزية وشغل الأماكن التى تخلو فيها من اختصاص المؤتمر القومى العام . ولقد كان هدفى من الاقتراح الذى تقدمت به أن يعرض هذا الاقتراح على المؤتمر القومى التالى للحصول على موافقته عليه .

السيد / الرئيس :

دلوقت لَمَّا حنقول مواعيد انعقاد اللجنة .. حنقول مثلاً كل أسبوع ، وَلاَّ كل أسبوعين ، وَلاَّ كل شهر بنقعد هنا ؟

السيد / أحمد طلعت عزيز :

اننى لا أقصد الجلسات .

السيد / الرئيس :

زى مجلس الأمة مثلاً لَمَّا نقول كل ٦ أشهر .. وكذا .

السيد / أحمد طلعت عزيز :

يمكن القول بمرتين فى العام . هذا مع ملاحظة أن بيان ٣٠ مارس قد أوضح أن تظل اللجنة فى حالة انعقاد دائم . هذان النصان أرى أنه يجب أن تتضمنهما اللائحة، ولا أكثر من هذا . والأمر كذلك بالنسبة لشغل المراكز الخالية ، إذ من الجائز أن تحدث خلوات ، ونرجو ألاَّ تحدث ، ومن ثم يجب النص على ذلك فى اللائحة .

السيد / الرئيس :

أنا حَارُدّ عليك مش حاخلِّى الزيات يِرُدّ .. أنا أعتقد أن المادة (١) بتغطى الجزء الأول من هذا الكلام .. اللى هو : " إن اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى هى السلطة القيادية العليا للاتحاد الاشتراكى العربى فى فترات ما بين انعقاد المؤتمر القومى العام، وتختص بمباشرة مسئولياتها وفقاً لأحكام قانون الاتحاد الاشتراكى العربى " . هو بيقول مرتين فى السنة ، والمبادئ الواردة فى بيان ٣٠ مارس بتقول انعقاد دائم، فالحقيقة باعتبر فى هذا الكفاية، مااحناش عاوزين عملية أكثر .

النقطة الثانية : لَمَّا يخلو حد.. ونرجو إن مايخلوش، نبقى نبحث هذا الموضوع .. يعنى الحقيقة احنا بِدِّنا نخلَّص المواد اللى قدامنا .. مانفترضش فروض .. ولَمَّا تقابلنا هذه الفروض .. اللايحة فى إيدينا .. نقدر نعمل فيها اللى احنا عايزينه فى أى وقت .

السيد / محفوظ إبراهيم سعد الدين :

فى الصفحة الثانية من الفصل الثالث : الأمانة العامة .. أشارت المادة (٨) إلى كيفية تشكيل الأمانة العامة ، وحددت المادة (٩) مسئولية هذه الأمانة ، وأوردت المادة (١٠) الحكم التالى : "يتولى أعضاء الأمانة العامة أمانة اللجان الدائمة المنبثقة عن اللجنة المركزية ، بجانب مسئوليتهم فى مهام النشاط اليومى " .

ثم جاءت المادة (١٢) فحددت اللجان الدائمة بخمس لجان : اللجنة السياسية، واللجنة الاقتصادية ، واللجنة الداخلية ، ولجنة الثقافة والفكر ، ولجنة شئون التنظيم ، فهل يفهم من هذا أنه ستكون للأمانة العامة خمس أمانات فقط، كما أشارت هذه المادة ، أم ستكون هناك قرارات تنظيمية بخصوص تشكيل الأمانة العامة ؟ وشكراً .

السيد / الرئيس :

هو أنا برضه بِدِّى اقول حاجة .. ان احنا حنبنى نفسنا طوبة طوبة، ودور دور، مانحاولش ان احنا نبنى البناء بناء واحد .. لَمَّا آجى مثلاً اقول لك يمكن نبتدى فعلاً بخمس أمانات، بعد كده يمكن نجد ان الخمس أمانات مش كفاية .. ممكن تبقى فيه أمانات أخرى .. ممكن يبقى فيه من أعضاء الأمانة العامة ناس أكثر يشتغلوا فى أعمال أخرى .

الحقيقة الموضوع فى رأيى يجب أن يكون موضوع مرن ، وإذا دعا الأمر إلى أمانات ثانية ممكن فى اللجنة المركزية نقول فيه أمانات ثانية، وإذا كانت اللجنة المركزية غير منعقدة تبقى اللجنة التنفيذية العليا تتولى اختصاصاتها فى غير دورات انعقادها ، تقدر اللجنة التنفيذية العليا تأخذ قرار ثم تعرضه بعد هذا على اللجنة المركزية، حينما تجتمع هذه اللجنة .. ده تصورى للموضوع .

السيد / محمد عبد اللطيف سلامة (أنور سلامة) :

إن المادة (١٢) حددت اللجان الدائمة فعلاً ، ولكن ليس هناك شك فى أن اللجنة التنفيذية العليا لها أن تزيد، أو تدمج، أو تلغى هذه اللجان، ونحن لو فحصنا اختصاص اللجان الدائمة لوجدنا أن هذا العدد مقصور على مواجهة كل هذه الاختصاصات، ولنأخذ على سبيل المثال اختصاص اللجنة الأولى فنراه يشمل : العلاقات الدولية، والشئون العربية، مع الأمن القومى . هذا مع أننى أعتقد أن الأمن القومى وحده جدير بأن يُفْرد له لجنة خاصة ، والأمر كذلك بالنسبة للعلاقات الدولية والشئون العربية .

فإذا ما انتقلنا إلى البند ثانياً – يا سيادة الرئيس – حيث اختصاص اللجنة الاقتصادية ، وجدنا قطاعات : التخطيط ، والزراعة ، والصناعة ، والنقل ، والمال ، والتجارة ، والسياحة ، والبحث العلمى، والتعاون ، وهى مسائل خطيرة وتستأهل أن يواجهها ثلاث لجان :

الأولى تضم : التخطيط ، والمال ، والتجارة ، والسياحة ، باعتبار أن هذه تمثل شئون المال والاقتصاد .

والثانية تضم : الصناعة ، والبترول ، والنقل ، والمواصلات، والكهرباء التى يجب أن تدخل كل بيت وكل كوخ فى الجمهورية، بعد أن أفاض الله علينا من كهربة السد العالى . هذا وقد أضفت البترول الذى لم يُشَرْ إليه رغم ما له من أهمية ، والذى تناوله بإفاضة بيان ٣٠ مارس .

أما الثالثة فتضم : الزراعة، والرى، والاستصلاح، والتعاون .

فإذا انتقلنا بعد ذلك إلى لجنة الخدمات ، وجدنا أنها تشمل : الصحة، والإسكان، والتعليم .

وأرى – يا سيادة الرئيس – والأمر لكم، أن البحث العلمى لا يمكن أن يفصل عن التعليم ، فهذا هو الوضع الأمثل له . ومن هنا أرى أن تنقسم لجنة الشئون الداخلية إلى قسمين :

القسم الأول : يشمل الخدمات : كالصحة، والإسكان، والتعليم، والبحث العلمى .

والقسم الثانى : يشمل تطوير القوانين . وإن كنت أرى أن هذا القسم يجب أن تشكل له لجنة منفصلة عن الخدمات، ذلك لأن هذا العمل يتطلب مراجعة كل القوانين واللوائح تمهيداً لتطويرها ، الأمر الذى يحتاج إلى جهدٍ مضنٍ ، ولو رَكَّزَتْ على مجلس الأمة، فأعتقد أنها تستطيع تطوير وتقنين الثورة .. التقنين الذى يجعل السيادة للقانون .

تأتى بعد ذلك لجنة الفكر والثقافة والإعلام، وليس لى اعتراض عليها .

أما لجنة شئون التنظيم، فإذا سمح لى سيادة الرئيس ، فإنى أرجو أن يدمج كل ما تضمنته الفقرتان (أ) و (ب) فى لجنة واحدة، وهى : شئون العضوية، ووسائل التنظيم، وبناء التنظيم السياسى لطلائع الاتحاد الاشتراكى .

أما الفقرة (جـ) ، وهى العلاقة بين الاتحاد الاشتراكى والمنظمات الجماهيرية : كالشباب ، والاتحادات الطلابية، والنقابات المهنية والعمالية، والمنظمات النسائية، وكافة التنظيمات الجماهيرية .. فهذه المسائل كلها أرى أن تختص بها أمانة واحدة ، وشكراً .

السيد / محمد عبد السلام الزيات :

إن اللجنة الفرعية فى مسمياتها للجان .. وفى تحقيق أوجه النشاط المختلفة لها ، كانت تصدر عن فلسفة معينة ، وهى أن مشاكل المجتمع الاشتراكى مشاكل مترابطة مع بعضها ، ومن ثم فلم تكن تنظر إلى مشكلة من المشاكل على أنها منفصلة عن المشاكل الأخرى . ومن هنا أخذت اللجنة قطاعات معينة، ووضعت كل ما يمكن تصوره من موضوعات تحت هذا القطاع، بفكرة ترابط هذا القطاع بعضه ببعض . وهى حين أوردت الشئون العربية والعلاقات الدولية معاً ، فذلك لأنها تتأثر ببعضها، كذلك الشأن فى مسائل الأمن، إذ هى تتأثر بمسائل السياسة الخارجية والسياسة العربية.

فالفكرة أن يكون هناك للمشكلة نفسها ارتباط بمشكلة أخرى، وهذا هو الاتجاه لدى الأحزاب،

إذ أن المشاكل المرتبطة ببعضها .. أو التى تنعكس على بعضها، تندرج كلها تحت عنوان واحد ، حتى تكون نظرة الحزب لها من الناحية السياسية والموضوعية نظرة شاملة .

قد يكون الأخ أنور سلامة متأثراً فى حديثه بتقسيمات مجلس الأمة ، ولكن الواقع فى مجلس الأمة أنه عند تطوير اللائحة الأخير روعى هذا الاتجاه العام ، وهو اتجاه الشمول .

أما فيما يتعلق بالنقطة التى أثارها سيادته خاصة بالبترول والكهرباء ، فأعتقد أن السادة أعضاء اللجنة التنظيمية ليس لديهم مانع من أن نشير إلى البترول والكهرباء .

ورداً على ما أثاره سيادته أيضاً عن لجنة الشئون الداخلية أقول: إن الدراسات القانونية الخاصة بتطوير القوانين، تعكس أمامنا مشاكل الجماهير نفسها .. وتقنين مشاكل الجماهير .. وتقنين تطور الثورة نفسها ، وأيضاً المسائل المتصلة بالأوضاع الداخلية . ولذلك فإنه لابد للقائم بعملية تطوير القانون أن يكون دارساً لمشاكل المجتمع ومشاكل التطور نفسه . ومن هنا كان الترابط للمشكلة ذاتها – أو عموميتها – هو المعيار الذى أخذت به اللجنة .

أما فيما يتعلق بلجنة شئون التنظيم ، فإن الاختصاصات جاءت واسعة ، وقد لاحظت اللجنة هذا الأمر وهى بصدد إعداد هذا المشروع ، ولكنها لا تستطيع فى بداية العمل أن تفصل بين كل من (أ) و (ب) و (جـ) ، إذ لابد من تركيز هذه العملية أولاً ، على أن نساير بعد ذلك الاحتياجات والتطور ، ثم إن الباب مفتوح فى المادة التالية ، إذ أن للجنة المركزية أن تنشئ لجاناً أخرى جديدة تتولى بعض اختصاصات المادة (١٢) ، أى أنها تفتح الباب لإنشاء لجان جديدة ، وإلى توزيع هذه الاختصاصات بتعديلها ، وبالتالى فإنها أعطت مرونة كاملة لمواجهة أى اعتبارات أو احتياجات ، وشكراً .

السيد / فريد زكى حشيش :

أعتقد أننا لو تركنا المجال هكذا لمناقشة اللائحة، فإن اللجنة المركزية فى الواقع تكون قد عقدت اجتماعات، ولكنها لم تؤد للشعب شيئاً ، إذ أن إعداد لائحة يعتبر أسهل عمل تقوم به اللجنة المركزية، ولذلك أرى الاكتفاء بهذا، ونعتبر هذه اللائحة لائحة مؤقتة ، ثم ننصرف إلى بحث أعمال أخرى تُشْعِر جماهير الشعب بأن اللجنة المركزية قَدَّمت شيئاً .

أمر آخر ، لقد تحدث السيد أنور سلامة عن زيادة عدد اللجان ، ولو رجع إلى المادة (١٣) من

اللائحة المعروضة علينا الآن ، لوجد أن نصها قد جاء من المرونة بحيث يعطينا الحق – ولو من الغد –فى أن نزيد الخمس اللجان إلى عشر لجان .

أخلص من هذا إلى أن الوقت لا يسمح بأن نظل هكذا فى صياغة عبارة أو إضافة لجان جديدة ، ذلك لأن الشعب تواق لسماع أن اللجنة المركزية باشرت عملها فعلاً ، لأننا حتى الآن لم نباشر عملاً، إلاَّ هذه المناقشة التى سمعناها . صحيح يجب أن يكون لنا لائحة ، فلتكن هذه اللائحة لائحة مؤقتة نعمل فى ظلها، ونترك أمر تعديلها للظروف والممارسة ، فإذا كان العمل بها سيعيق عملنا، أو يحول دون ما نهدف إليه ، فإن فى استطاعة أعضاء اللجنة المركزية إعداد لائحة أخرى، ولو فى غضون أسبوع .

هذا ما يجب أن يكون ، أَمَّا أن نعود إلى مناقشة المادتين (١٢) و (١٣) ، فلا أعتقد أن هذا يتفق والظروف التى نعيشها ، ولا يساير رغبات الجماهير التى تريد منا عملاً ، ثم إن اللائحة المقترحة قد تضمنت فى عمومها بيان ٣٠ مارس ، وقانون الاتحاد الاشتراكى ، والقرارات التى ستتخذها اللجنة التنفيذية العليا ، ورغم هذا إذا بدا لنا كلجنة مركزية أن ما استخلصناه من بيان ٣٠ مارس، أو من قانون الاتحاد الاشتراكى، أو من قرارات اللجنة التنفيذية العليا، يحتاج إلى دفعة جديدة لا تسعفنا بها هذه اللائحة ، بادرنا إلى عمل لائحة أخرى ، وشكراً .

السيد / حافظ على بدوى :

إن المادة (١٦) تحقق الأغراض جميعها، أى أنها توفق بين الرأى الذى نادى به الأخ أنور سلامة بزيادة عدد اللجان، وما قاله الأخ فريد حشيش، إذ أنها تقول : " لكل لجنة أن تشكل من بين أعضائها لجنة فرعية أو أكثر، تختص بدراسة فرع أو أكثر من فروع نشاطها ..." وشكراً .

السيد / محمد على بشير :

ورد فى الصفحة الثالثة بالمذكرة المقدمة من اللجنة التنظيمية البند (٢) بخصوص موضوع العلاقة بين اللجنة المركزية والسلطة التنفيذية ما يأتى :

" يكون للجنة المركزية حق مساءلة قيادات الجهاز التنفيذى فى حالات عدم تنفيذ قراراتها وتوجيهاتها " .

إننا يا سيادة الرئيس من الأشخاص سيِّئى الحظ الذين عملوا فى التنظيمات الشعبية الضعيفة، حسب ما سمعنا بالأمس، وأقرر أننا قد خرجنا من تجربة العمل والممارسة الفعلية بنتيجة عن أسباب هذا الضعف . هناك يا سيادة الرئيس صياغات تحتمل أكثر من معنى ، ومن هنا فسرها كل فرد حسب هواه ، ولذلك أرجو السيد مقرر لجنة الشئون التنظيمية أن يحدد لى حق مساءلتهم سياسياً ، وهل هناك مساءلة أخرى ؟

أطرح هذا التساؤل إذ من الممكن حين أَسأَلْ .. أن يعترض طريقى شخص آخر ويقول : إن هذه ليست مساءلة سياسية، ولذلك أرى تحديد هذه الكلمة بالذات . هذه واحدة ، والثانية هى : إلى أى مدى هذه المساءلة؟ هل هى مجرد توجيه السؤال؟ إننى أطالب بتوضيح هذه الكلمة التى لا أعرف لها حدوداً، وشكراً .

السيد / الرئيس :

أنا برضه باقول احنا عاوزين نعمل كل حاجة فى أول يوم.. مش ممكن. احنا حنمشى فى السكة ولَمَّا نقابل الوضع اللى اتكلم فيه الأخ بشير ونجده غير وافى .. فنستوفى الموضوع بإضافة سطر أو سطرين جداد، لكن مانيجيش من أول يوم – الحقيقة – ونبقى عاوزين نفسر كل كلمة وكل حاجة.

ما هى المساءلة السياسية ؟ فى رأيى أن العمل السياسى يشمل كل شىء .. كل حاجة .. حتى الموضوع الأخلاقى .. حتى اللى بيأجَّر شقة وأخلاقه عليها كذا .. أنا باعتبر هذا عمل سياسى .. يعنى ممكن نيجى هنا ونقول لواحد إن أخلاقه مش كويسة .. وإنه بهذا بيسىء إلى اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى العربى .. ويسىء إلى عملنا السياسى .. وإلى وضعنا السياسى .. وإلى حزبنا اللى هو الاتحاد الاشتراكى العربى .. ويخلِّى الجماهير تنفصل عننا .

أنا باقول : إن كلمة سياسياً تشمل كل شىء، بَآجِى باقول فى اللجنة المركزية : إن الفلاح فلان الفلانى ماسددش الديون اللى عليه لبنك التسليف .. هذا باعتبره أيضاً عمل سياسى. وبآجى باقول : إن الدكتور فلان الفلانى الموجود هنا مستلف من بنك مصر ٥٠٠٠ جنيه ، ومابيسددش حسب الاتفاق مع بنك مصر باعتباره عضواً فى اللجنة المركزية .. باعتبر ده أيضاً عمل سياسى . بآجى باقول: الوزير عمل كذا وكذا بالنسبة للناحية التعاونية، أو عين ناس ليسوا على المستوى .. باعتبر ده عمل سياسى . بَآجِى اقول لبشير إنه هو فى الشرقية وقاعد فى القاهرة ، ومابيروحش اللجنة بتاعته فى

الشرقية .. باعتبر ده عمل سياسى .

باعتبر ان العمل السياسى بيشمل كل شىء من الألف إلى الياء . الحقيقة احنا جايين هنا ليه .. ما احنا هنا فى هذه اللجنة جايين نشتغل سياسة .. فالوزارة سياسة ، ومجلس الأمة سياسة ، والسلوك الشخصى سياسة، ومباشرة العمل السياسى سياسة. أمَّا إذا جينا نفسرها دلوقت .. فأنا باعتبر الكلام اللى أنا باقوله النهارده ممكن يبقى نرجع إليه فى المستقبل .. معروف ان السياسة تشمل كل شىء .

السيد / محمد صبرى محمد مبدى :

فى الواقع لى ملاحظة تتصل بما أثاره الأخ محمد على بشير، وهى أنه قفز بنا من مناقشة اللائحة إلى مناقشة ورقة العمل التى تتصل بأمر العلاقة بين التنظيم والسلطة التنفيذية. والذى أود أن أنادى به هنا هو أننى أنضم إلى رأى الأخ فريد حشيش فى ضرورة أن نأتى سريعاً إلى قرار ينهى مناقشة أمر اللائحة، تأسيساً على أن عمل هذه اللجنة يجب أن ينبثق أساساً من قدرة أعضائها وفكرهم، وليس منبثقاً من نص يرد فى لائحة أو فى قانون ، أمَّا أن نمضى مع نَص نَص ، فقد يطول بنا الوقت ولا ننتهى إلى المحصلة المطلوبة. ولذلك أعود لأؤيد كلام الأخ فريد حشيش فى أن نأتى سريعاً إلى نهاية مناقشة هذه اللائحة ، وشكراً .

السيد / فريد عبد الكريم :

إن كلاً من اللائحة وورقة العمل فى مجملهما مُرْضِيَان للغاية ، بشرط أن نضع فى الاعتبار كل التفسيرات العامة والقاطعة التى وضعها السيد الرئيس ، بالنسبة لكل النصوص التى أثير حولها الحوار ، فإذا أخذنا بهذه التفسيرات، وأضيفت بالنسبة لنا كدليل عمل، وتحديد قاطع لهذه المعانى ، فإنى أقرر أن كل ما جاء باللائحة وورقة العمل يعتبر كافياً ومرضياً للغاية ، وشكراً .

السيد / الرئيس :

طيب نحسم موضوع مشروع النظام الداخلى للجنة المركزية، مع تعديل الكلام اللى جه فى المادة (١٨) والمادة (٢٠) ، ومع أخذ قرار منفصل خارج اللجنة بما جاء فى المادة (١٨) والمادة (٢٠) ، بحيث نبقى الحقيقة مستوفيين كل شىء .. الكلام اللى فى المادة (١٨)، والكلام اللى فى المادة (٢٠) ،

بناخد بيهم قرار منفصل بعيداً عن هذه اللائحة ، واللائحة بيكون فيها التعديل . متهيألى ان دى يعنى كل العمليات .. هل الإخوة يوافقوا على هذا الكلام ؟ (موافقة)

السيد / الرئيس :

أيضاً موضوع العلاقة بين اللجنة المركزية والسلطة التنفيذية اللى كان اتكلم فيه الأخ بشير .

السيد / مصطفى أحمد البدرشينى :

بالنسبة لعلاقة التنظيم السياسى بالأجهزة التنفيذية، أود أن أشير إلى نصين وردا بالميثاق الوطنى – الذى ارتضيناه منهاجاً ودليل عمل – وخطاب السيد الرئيس أمام مجلس الأمة، ومجمل القول عما ورد بالميثاق هو : أن التنظيم السياسى هو الذى يقود العمل الشعبى ، ويتفاعل مع هذا العمل، ومع مطالب الجماهير، وحاجة الجماهير، عن طريق تنظيماته فى كل المستويات، بحيث يصبح هو السلطة العليا فوق جميع الأجهزة التنفيذية الشعبية .

أمَّا ما جاء بخطاب السيد الرئيس أمام مجلس الأمة فى ١٢ نوفمبر سنة ١٩٦٤، عن دور مجلس الأمة فى الرقابة ، فمؤدَّاه أن الاتحاد الاشتراكى لم يقم بعد بدوره الذى يجب أن يقوم به، لأنه لم يكن قد مضى على تكوين الاتحاد الاشتراكى سوى فترة وجيزة، وطالب بأن تخرج لجان من مجلس الأمة لتطلع على الدفاتر، وتتحقق من الأرباح ومن الإسراف .. تقوم بهذه المهمة إلى أن يصبح الاتحاد الاشتراكى – وهو السلطة الشعبية – قادراً فعلاً على أن يكون فوق السلطة التنفيذية .

يجب أن نقوم بهذا العمل، كما يجب أن يكون الضمان الوحيد لنا هو التطور فى الديمقراطية .. نريد مزيداً من الديمقراطية، وهذا يؤكد ما جاء بالميثاق ، من أن يكون للجهاز الشعبى السلطة على الجهاز التنفيذى، وحق متابعته ومراقبته .

وأريد أن أتطرق إلى موضوع مسئولية اللجنة أمام المؤتمر عن تنفيذ قراراته.. تلك القرارات التى تعبر عن آمال الجماهير . ومن ثم يجب أن تبدأ اللجنة فى إحالة هذه القرارات – حسب أسبقية كل منها – إلى خطة عمل وفقاً للمفهوم العلمى للخطة، وهنا يبدأ دور المتابعة فى ضمان تنفيذ برامج وقرارات العمل، التى هى موضع التنفيذ داخل القطاعات المختلفة، ويتعين بالضرورة أن يشارك المتابع فى وضع خطة العمل .

فعلى اللجنة إذاً أن تقسم نفسها إلى قطاعات مختلفة ، لأن اللجنة المركزية ستتكون من لجان فنية وسياسية ، ولابد إذاً من دعم هذه اللجان بالكفاءات ، حيث يجب أن يكون المتابع على درجة من الخبرة بحيث يستفيد القطاع محل المتابعة فعلاً من المتابع. ومن خلال هذا العمل سنتمكن من التمييز بين التنفيذ الجاد العلمى والتنفيذ المظهرى ، هذا أولاً .

ثانياً : تقييم القطاع الذى تتم متابعته .

ثالثاً : تحديد مشاكل ومعوقات التنفيذ والمشاركة فى حَلِّها .

رابعاً : اكتشاف الكوادر والعناصر الصالحة .

خامساً : تبادل الخبرات واكتساب التجارب الرائدة.

سادساً : تدعيم العلاقات الإنسانية ، وتحقيق الربط بين التنظيم والجهاز التنفيذى ، وشكراً.

السيد / الرئيس :

موضوع العلاقة بين اللجنة المركزية والسلطة التنفيذية .. وأنا برضه بِدِّى أكرر ان الجهاز الشعبى هو اللى بيحكم وبيطلَّع من بين أفراده ناس يتولوا الحكومة.. ويتولوا السلطة التنفيذية . الحقيقة هى ان الجهاز الشعبى هو اللى بيحكم .. مَانِقْسِمْش العملية عمليتين، يعنى لَمَّا نقول احنا هنا ان وزير بيعمل كذا وكذا .. بيبقى بيعمل هذا باسم فريد عبد الكريم ، وفريد حشيش ، وباسم كل واحد موجود فى هذه اللجنة ، لأن هذه اللجنة بتمثل الجهاز الشعبى اللى أخذ السلطة .

الحقيقة إذا كان هذا الجهاز مش فى السلطة، بيبقى الناس اللى هنا برضه مسئولين انهم يوصَّلوه للسلطة، فالناس هنا واحد بيتكلم فى السياسة الداخلية، وواحد بيتكلم فى السياسة الخارجية ، وواحد بيتكلم فى الصناعة، وواحد بيتكلم فى كذا .. زى الأحزاب اللى كانت قبل الثورة. حتى فى الأحزاب السرية .. ده كان بيقول عايز يعمل كذا .. وده كان بيقول عايز يؤمم .. وده بيقول عايز يخلِّى الأرض ٥٠ فدان ، وحصلت حاجات من هذا حتى فى البرلمانات فى هذا الوقت . لكن أخيراً اللى فى السلطة مين .. الحزب الفلانى هو اللى فى السلطة. حزب العمال (البريطانى) النهارده فى السلطة، وحزب المحافظين فى المعارضة. وفى الدول الشرقية الحزب الشيوعى هو اللى فى السلطة .. فيه حاجة اسمها حزب .. مافيش حاجة اسمها الجهاز الشعبى والجهاز التنفيذى .

الحقيقة فى عمليتنا كلها الجهاز الشعبى بيطلَّع أو بيختار القيادة التى يثق فى أنها تحقق الآمال ..

طبعاً وفقاً لإمكانياتنا الموجودة، لأن احنا لن نستطيع أن نحقق كل ما يطلبه الشعب فى يوم وليلة .. لن نستطيع أن ننهى البؤس اللى تولَّد من مئات السنين فى يوم وليلة ، ولكن مثلاً فى أول الثورة كانت ميزانيتنا ٢٠٠ مليون جنيه، النهارده ميزانيتنا أكثر من ٢٠٠٠ مليون جنيه .

فيه حاجات كثيرة حصلت .. كان عدد الطلبة فى الجامعة وفى المعاهد العليا كذا .. النهارده التعليم كذا ، بنحقق بقدر ما يمكن أن نحقق رغم المعوقات اللى قابلتنا بالنسبة للضغط علينا فى كل المجالات .

فالحقيقة أنا بِدِّى لَمَّا نقول الأجهزة الشعبية والأجهزة التنفيذية اللى جات فى الميثاق.. برضه اللى هى المجالس الشعبية فى المحافظات . وفى هذا أيضاً بنقدم لكم الموضوع على أساس ان احنا نعمل أجهزة مجالس شعبية فى المحافظات ، بحيث ان المحافظ والناس اللى معاه يمثلوا الناحية التنفيذية ، والمجالس الشعبية يبقى لها سلطة الرقابة والمساءلة، ومجلس الأمة يمثل سلطة رقابة بالنسبة للدولة كلها .. وأيضاً اللجنة المركزية سلطة رقابة بالنسبة للاتحاد الاشتراكى .

السيد / محمد أحمد عبد الهادى على :

بالإضافة إلى ما قاله السيد الرئيس ، أعتقد أنه مما يزيل الحساسية ويبعد التخوف عن عملنا فى الفترة المقبلة ، هو أن نسير على هَدْى المعانى التى أبداها السيد الرئيس فى خطابه يوم ٢٣ يوليو الماضى بعد النكسة ، وهى ضرورة الثواب والعقاب بالنسبة لكل المسئولين الذين يتولون مسئولية قيادية داخل التنظيم السياسى أو الأجهزة التنفيذية ، ذلك لأن مما يحز فى نفوسنا أن نجد تصرفات بعض الأفراد – فى مواقع معينة – تصرفات لا تمت إلى السلوك الاشتراكى فى أى صورة من صوره ، ورغم هذا لا يُتَّخَذ ضدهم أى إجراء صريح وحاسم ، مما لا يعطى الثقة الكاملة للجماهير .

ونريد الآن أن تكون هناك ثقة كاملة فى التقارير التى تقدمها الأجهزة والتنظيمات السياسية على كافة المستويات، ذلك أن التقارير العديدة التى كانت تقدمها هذه الأجهزة فى الفترة الماضية – سواء كانت على مستوى المراكز أو المحافظات – لم تكن تؤدى الغرض المنشود منها ، وقد لمس هذا كل من مارس العمل السياسى فى هذه الفترة .

وفى اعتقادى أننا لو بدأنا البداية الجادة الحازمة، وضربنا بيد من حديد على كل منحرف أو معوق – سواء داخل التنظيم السياسى أو الأجهزة التنفيذية – لأمكن الانطلاق بسرعة أكبر فى البناء

الاشتراكى ، وشكراً .

السيد / الرئيس :

هو أنا بِدِّى اقول للأخ عبد الهادى .. إن أنا كنت باشوف كل التقارير اللى بتيجى من التنظيم .. الحقيقة ماكانش ممكن أنفذ طلباتهم، طالبين نرفد الدنيا كلها، الحقيقة يعنى العملية نسبية .. يعنى أنا باشوف انتقادات من شمال القاهرة .. وده ، وده ، وده ، وكنت باحوِّل للوزراء مواضيع معينة باقتنع انها يجب أن تبحث، لكن كل واحد بينتقد الدنيا انتقاد كامل جداً ، وبيعتبر ان مافيش حاجة صح. مش ممكن أنا فى هذا أضرب بيد من حديد وأرفد الدنيا كلها .

الحقيقة لازم نمشى فى العملية نسبياً .. ده يقول لك إن فلان له شلل ، أو إنه إدارى كويس ولكن متحيز، أو مش فاهم إيه، أو بيتملق رؤساؤه .. الكلام اللى بييجى كان بهذا الشكل، مااقدرش الحقيقة فى هذه المواضيع آخد إجراءات عفوية .

احنا مش حزب .. برضه بِدِّى اقول ان احنا تحالف، وفى التحالف بِدِّنا نصل إلى نوع من إذابة الفوارق بين الطبقات ، وحتى نصل إلى هذا – الحقيقة – فى داخل الاتحاد الاشتراكى .. وفى داخل المجموعات اللى احنا بنشتغل معاها ، حيكون فيه فكر مختلف ، ففكر العامل حيختلف عن فكر الإدارة باستمرار .. يعنى فيه تناقض موجود بين العامل والإدارة ، ولا نستطيع أن ننكر هذا ، لأنه لازالت هناك طبقية، ولم نذيب الفوارق بين الطبقات .

لَمَّا بنمسك الجرايد .. مثلاً بنمسك روزاليوسف.. كل جمعة بتكتب انتقاد على المديرين، مثلاً : المدير راكب عربية، والمدير قاعد على مكتب، والمدير كذا .. طبعاً المدير لازم يركب عربية ، والمدير لازم يقعد على مكتب .. ده فى كل الدنيا – سواء فى الشرق أو فى الغرب – لأن دى آخر حاجة بيصل إليها، ولكن برضه بنحاول نثير نوع من الحقد الطبقى بإثارة هذه المواضيع .

اللى أنا بِدِّى اقوله عملية الضرب بيد من حديد برضه فى بلد كفاءتها محدودة .. والحقيقة بِدِّى اقول ان احنا أيضاً ظالمين الناس بتوعنا .. الكفاءات اللى عندنا احنا ظالمينها ، يعنى أكثر واحد النهارده بياخد ٢٠٠٠ جنيه فى السنة، ويمكن فيه أكثر منهم بياخدوا ٢٠٠٠ و ١٠٠٠ بدل تمثيل .. الناس دول مطلوبين فى ليبيا وفى الكويت بعشرة آلاف جنيه استرلينى ، واحنا فى الحقيقة اللى أخدنا القرارات بتقليل الماهيات إلى هذا الشكل، علماً بأن ناس وقفوا فى المؤتمر وطالبوا بتقليل الماهيات

تانى .. أنا باعتبر ان ده مايفيدناش ، بل بالعكس حيخلّى الناس اللى عندنا تهاجر وتمشى ، واحنا ميزتنا عن الدول العربية ، والدول الافريقية كلها ، والدول النامية كلها ، ان احنا عندنا مجموعة فى الحقيقة من الكفاءات الفنية ، ويجب ان احنا نحتضن هذه المجموعة من الكفاءات الفنية، ونُقَوِّم الشخص غير السليم فيها أو نفصله، ولكن الباقيين نرعاهم .

ده الكلام اللى بيقوله الأخ عبد الهادى . عايزين لَمَّا نبتدى فى الحقيقة عملنا فى اللجنة المركزية نبتدى خفيف، مانبتديش على ان احنا حنغير الكون فى ٢٤ ساعة .. مش ممكن ، وَلاَ فى سنة .. مش حنقدر نغير الدنيا، لازم نبتدى بالحاجات اللى فعلاً نقدر ان احنا نغيرها، ولكن لَمَّا نقول الثواب والعقاب والضرب بيد من حديد على كل الناس ، مش حنقدر فعلاً ننفذ العملية دى، وأنا باقول عن تجربة .. وتجربة طويلة ، حنجد نفسنا باستمرار – إذا زاد الموضوع عن حد المعقول – مااحناش حنعمل حاجة .

السيد / فريد زكى حشيش :

أرى أن تحديد العلاقة بين اللجنة المركزية والسلطة التنفيذية ليس فيه تعميق وتقوية لسلطة هذه اللجنة ، إذ ان كُلاً من السلطتين : التنفيذية والتشريعية مسئولتان أمام اللجنة المركزية، لذلك أرى أن ما جاء فى ورقة العمل الخاصة بتحديد العلاقة بين اللجنة المركزية والجهاز التنفيذى، إنَّمَا هو إقلال من شأن اللجنة المركزية التى تملك أن تُسائِل السلطتين معاً : التنفيذية والتشريعية، إذ هى السلطة العليا، والدليل على ذلك ما جاء بنص المادة الأولى من مشروع النظام الداخلى للجنة المركزية، إذ النص يجرى هكذا : " اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى العربى هى السلطة القيادية العليا " . ومن ثم فإنى لا أوافق على ورقة العمل هذه ، وشكراً .

السيد / عبد اللطيف مليجى بلطية :

إذا أذن لى السيد الرئيس ، فإنه لا يؤرقنى فى الحديث الذى يجرى إلاَّ كلمة واحدة ، هى كلمة السلطة التى تتردد، إذ أن كل شخص يبحث عن السلطة، سواء كان عن طريق اللجنة المركزية، أو السلطة التنفيذية، أو السلطة التشريعية. وفى اعتقادى أننا لو استبدلنا بهذه الكلمة تعبير : " الحقوق والواجبات " لأمكننا الخلاص من تلك العقد التى نعانى منها ونفكر فيها ، فعضو اللجنة المركزية يريد

أن تعلو سلطته جميع السلطات الأخرى ، حتى يمكنه محاسبة هذا، وإقصاء أولئك، وتقريب هؤلاء . وهذا أيضاً ينطبق على عضو الاتحاد الاشتراكى بالمحافظة ، إذ يريد هو الآخر سلطاناً يعلو السلطة التنفيذية . ولذلك جال بخاطرى هذا الاقتراح – الذى سبق ان أبديته – ليشيع التعاون بين كافة الأجهزة وتُسْتَأْصَل هذه التناقضات الموجودة ، إذ لا يجوز ونحن نعمل لإعادة بناء الوطن وإعلاء صوت المعركة – فوق كل صوت – أن تشغلنا مناقشات تختص بأنفسنا وسلطاننا ومداه بالنسبة للوزير أو المحافظ، إن هذا أمر لا يصح ، لأن فيه تشتيتاً للجهود المبذولة فى هذه الآونة التى نعيشها .

ولاشك أن الواجب يقتضينا أن يأخذ كل منا هذا الموضوع بمفهوم وطنى ، مؤداه أن كل شخص فى موقعه يؤدى دوراً هاماً، ومن ثم يجب أن نتعاون جميعاً لنحقق الهدف المطلوب .

هذا ما أردت قوله، وشكراً .

السيد / الرئيس :

هو فيه تقليد موجود ، ان أهم شىء هو الاختصاصات والمخصصات ، ده موضوع موروث ، وكل واحد بِيْدوَّرْ على اختصاصاته ومخصصاته . فالحقيقة حينما أثير هذا الموضوع ، الغرض ماكانش إيجاد حساسية ، بل الغرض هو أن نتجنب – فى الحقيقة – المشاكل اللى قابلتنا فى الفترة الماضية . وبرضه باكرر ان احنا لن نستطيع أن نتجنب هذه المشاكل فى يوم أو بواسطة ورقة ، ولكن بالممارسة سنستطيع أن نبنى التقاليد والعلاقات المختلفة .

السيد / أحمد أحمد العماوى :

إن ما كان ينقصنا فى الماضى هو تحديد السلطة ، ونحن الآن بصدد تحديدها، وهذا شىء طبيعى، ومن ثم فإن ورقة العمل التى نناقشها الآن ورقة هامة، إذ هى تعالج موضوعاً هاماً، فقد كان ينقصنا الإيمان بالعمل السياسى والالتزام بالخط الاشتراكى فى مجالات كثيرة جداً . وعلى سبيل المثال – فى مجال السلطة التنفيذية بالذات – كانت تصادفنا عقبات كثيرة، سببها عدم الإيمان بالخط الاشتراكى، وعدم الإيمان بالمبادئ ، وعدم الشعور بالانتماء للشعب .

يجب أن ندرك جميعاً أننا مدينون لهذا الشعب ، فالفنِّى أو المتخصص الذى انفسح أمامه مجال العمل فى الخارج ، يجب أن يدرك أن فى عنقه ديناً كبيراً لهذا الشعب، يجب عليه سداده مقابل

العشرة آلاف جنيه استرليني المنتظر تقاضيها مرتباً من الكويت أو ليبيا . وكذلك الأمر بالنسبة للفنيين والإداريين المدينين لهذا الشعب بالكثير ، يجب عليهم هم الآخرون أن يؤدوا لوطنهم بعضاً من هذا الدين، وسيادة الرئيس – وهو معلمنا – دائماً يحثنا لأداء هذه الواجبات الوطنية فى كل خطاب من خطاباته .

ولذلك أرى أن ورقة العمل المقدمة من اللجنة الفرعية للشئون التنظيمية تشتمل على أسس وقواعد فى غاية الأهمية ، إذ بالإيمان والالتزام بالمبادئ تتمكن السلطات الشعبية والسلطات التنفيذية من إيجاد الحلول الملائمة. وكما أبنتم سيادتكم ، فإننا بالممارسة وبالإيمان سنتمكن مستقبلاً من بناء التنظيم السياسى بناءً سليماً قوياً .

السيد / عوض شلبى عاشور :

فى تصورى أن الموضوع الثانى المعروض الآن، قد انتهى وحُسِمَ فعلاً. وفى رأيى أن ننتقل إلى البند ثالثاً .. الخاص بالاقتراحات المقدمة من اللجنة فى شأن انتخاب أعضاء اللجنة التنفيذية العليا. وإنى أقترح – إذا سمح سيادة الرئيس – أن نناقش الموضوع مباشرة ، وفى رأيى أن الاقتراح الأول ... (ضحك)

لقد تكلمنا بالأمس فى الموضوع الثانى وقتلناه بحثاً ، وها نحن اليوم نتكلم فيه ، ولو تركنا لأنفسنا العنان فربما نتكلم فيه أربع ساعات أخرى ، وقد لا ننتهى فيه إلى نتيجة ما . ولهذا أقترح أن ننتقل إلى البند ثالثاً ، وإذا سمح السيد الرئيس أن أبدى رأيى فى هذا البند .

السيد / الرئيس :

طيب هو احنا دلوقت بالنسبة للمذكرة اللى هى موضوع العلاقة بين اللجنة المركزية والسلطة التنفيذية .. اللى هى المذكرة الجديدة ، أنا رأيى أن المذكرة تؤدى الغرض بالنسبة للَّجنة ، فهى تضع تصوراً للمعالم الرئيسية لعلاقتها بأعضاء التنظيم الذين يتولون المناصب القيادية ، وهو :

١ – ضرورة التزام هؤلاء الأعضاء – فى ممارسة اختصاصاتهم – بقرارات المؤتمر القومى، واللجنة المركزية، وتوجيهاتها، والسياسات التى ترسمها .

٢ – يكون للجنة المركزية حق مساءلتهم سياسياً عن عدم تنفيذ قراراتها وتوجيهاتها .

٣ – تتولى اللجنة مسئولية رسم سياسة إعداد القيادات الرئيسية سياسياً وإدارياً، وتشرف على تنفيذها ، وتعمل من أجل أن تدفع بأصلح العناصر السياسية لتولى المناصب القيادية فى الدولة وفى المنظمات الشعبية .

وإذا كانت هذه هى بعض المعالم التى تصور لنا مسئولية القيادات التنفيذية من أعضاء الاتحاد الاشتراكى العربى أمام اللجنة المركزية ، فإن التقاليد السليمة التى ستترسمها اللجنة المركزية وترسيها فى هذا المجال ، وقدرة التنظيم وفاعليته على تكوين كوادره السياسية والإدارية ، ودفعها إلى مراكز القيادة السياسية والإدارية .. كل هذه عوامل حاسمة فى تأمين وتثبيت دور قوى الشعب العاملة، وتحالفها، وقياداتها، فى تحقيق سيطرتها – بالديمقراطية – على العمل الوطنى فى كافة مجالاته .

يتهيأ لى ان المذكرة واضحة وبِتِدِّينَا أساس نبدأ به عملنا ، فهل الإخوان يوافقون على الكلام اللى فى هذه المذكرة ؟ (موافقة)

يبقى ننتقل إلى رأى الأخ عوض .

السيد / عوض شلبى عاشور :

إن الاقتراح الأول ونصه : " فتح باب الترشيح لجميع الأعضاء ، وتفويض القيادة السياسية فى إعداد قائمة بعدد مساو للمطلوب انتخابهم تطرح للتصويت . فإذا لم تحز الأغلبية اللازمة ، قدمت قائمة أخرى، وهكذا " . فى رأيى أن هذا الاقتراح هو الاقتراح الأمثل ، لذلك أرى أن نأخذ به .

السيد / الرئيس :

احنا نفتح باب المناقشة – فى الحقيقة – فى هذا الموضوع .. نحب نسمع الآراء .

السيد / عبد اللطيف المناوى محمد المناوى :

إنى أؤيد رأى الأخ عوض شلبى ، وليس ذلك نتيجة عاطفة ما ، ولكننا ونحن على هذا المستوى من المسئولية ، علينا نوع معين من الالتزام وتنظيم العمل ، وإذا كنا قادة العمل السياسى ، فيجب أن يكون أسلوبنا هو أسلوب العمل القيادى ، ومن ثم يفتح باب الترشيح لمن يرغب من السادة الأعضاء، وتتولى القيادة السياسة انتقاء من ترى أنها تستطيع التعاون معه . هذا هو رأيى ، وشكراً .

السيد / محمد صبرى محمد مبدى :

إنى أستأذن السيد الرئيس فى أن أقول كلمة موجزة قبل أن أبدى رأيى فى أى اقتراح من الاقتراحات المعروضة . بداءة أود أن أعكس رأياً عاماً ، أستطيع أن أجزم أنه هو الرأى الذى يسود هذه القاعة ، وهو يدعو إلى ضرورة المسارعة إلى الانتهاء من انتخاب اللجنة التنفيذية العليا ، لاعتبارين هامين :

أولهما : أن العمل السياسى على مستوى الجمهورية يكاد يكون متجمداً – وهذه حقيقة واقعة– وهو بحاجة إلى جرعة منشطة قوية ، وذلك بأن تتكَوَّنْ باقى التنظيمات السياسية داخل الاتحاد الاشتراكى ، كانتخاب أعضاء اللجنة التنفيذية العليا ، ثم نبدأ مباشرة فى اختيار أعضاء الأمانة العامة.

أقول هذا لأننا نمر بفترة بالغة الصعوبة ، وأهم أساس يجب أن نرسيه فيها هو أن نكتل الجهود ونحشد البشر من أجل المعركة ، والوسيلة إلى ذلك هى العمل السياسى النشط بين الجماهير .

ثانيهما : أن عملية الإرجاء – مهما كانت الدوافع التى تقف وراءها – قد يُؤَوِّلها البعض خارج هذه القاعة تأويلاً يُخالف الحقيقة. ولا أخفى عليكم أن البعض يردد أنه توجد بعض الخلافات حول اختيار أعضاء هذه اللجنة .

أخلص من هذا إلى جزئية أخرى ، وهى أن كل من فى هذه القاعة قد اختير من قطاعات مختلفة، أخذاً بالمفهوم الذى تبناه سيادة الرئيس من أننا نمثل تحالفاً وليس حزباً، إلاَّ أنى مع ذلك أرى أن هذه المجموعة تصلح أن تكون نواة حقيقية لحزب وتنظيم سياسى أصيل، وهذا يدعونا إلى أن نسقط من حسابنا كل أسباب الحرج والتحرج ، لأننا لو ترددنا فى مناقشة كل أمر من أمورنا بصراحة، لَمَا كنا أهلاً للجلوس فى هذه القاعة كممثلين وقادة لجماهيرنا . وعلى هذا فإنى أريد أن أتحدث عن اللجنة التنفيذية العليا بشأن مسألتين :

الأولى هى : أن هذه اللجنة تعاون رئيس الاتحاد الاشتراكى العربى ، وبداهة أن نجاح الرئيس منوط أساساً بحريته فى اختيار معاونيه ، لأن هذا يحقق الانسجام فى العمل ، وضبط إيقاع الخطوة داخل هذه اللجنة .

الثانية هى : أن موقع هذه اللجنة ليس موقعاً سامياً بقدر ما هو مسئولية جسيمة أمام الجماهير والتاريخ فى هذه الفترة . إننا لا نطالب هذه اللجنة – متى قامت – إلاَّ أن تحقق لنا أمرين :

الأمر الأول : هو أن يكون عطاؤها للتنظيم وللجماهير عطاءً وفيراً .

الأمر الثانى : أن تجتهد هذه اللجنة – وهذه مسألة ملحة – فى أن تنفتح على الجماهير وتقيم بينها وبين القيادات السياسية – فى المستويات المختلفة – جسوراً من العلاقات الإنسانية المتينة ، تسقط أمامها كل الحواجز، لأن أساس التنظيم السياسى هو العلاقة الإنسانية ولا شىء غيرها .

أخلص من هذا إلى أننى أدعو الإخوة الأعضاء بأن نتوكل على الله، ونعهد إلى السيد الرئيس – بصفته رئيساً للاتحاد الاشتراكى العربى انتخبه المؤتمر القومى العام، ومن قبل اجلسته فى مقعده السامى جماهير ٩ و ١٠ يونيو– أن يطرح علينا قائمة بمن يرى أنهم يصلحون لمعاونته فى هذه المهمة السامية الجسيمة والمسئولية الضخمة، إذ نحن أسرة واحدة وأبناء تنظيم واحد، ولا توجد بيننا شلل، أو من يريد منصباً يستكمل به سلطة إدارية، وإنما نحن هنا نعمل من أجل الشعب، ومن أجل العمل المخلص الأمين . وأعتذر إن كنت قد أطلت ، وشكراً .

السيد / الرئيس :

أنا بِدِّى أرد على نقطة واحدة فى الكلام اللى بيتقال بَرَّه .. مافيش خلاف ، ده الحقيقة الموضوع الأول .. مافيش خلاف .

الموضوع الثانى : أنا برضه طلبت من الأول ان احنا نأَجِّل هذا الموضوع شوية ، لأن الواحد كان عايز يقعد فى اللجنة ، ويسمع أكبر عدد من الناس بتتكلم ، مثلاً امبارح والنهارده سمعنا ٥٠ واحد اللى اتْكلِّموا . مافيش خلاف مطلقاً فى هذا الموضوع .

والنقطة الثانية : باقول لك إنى أنا لِسَّه مارسيتش على هذا الموضوع. قيل فى المؤتمر : ان اللجنة المركزية متجهزة .. وشىء من هذا القبيل ، وأنا قلت لكم فى المؤتمر : إن هذا الموضوع غير حقيقى ، وبرضه قد يقال دلوقت إن فيه لجنة تنفيذية عليا متجهزة .

الحقيقة أنا كنت مستنى مناقشة هذا الموضوع ، وبعد هذا الواحد بيقدر يرسى على صورة من الصور . لكن بالنسبة للخلاف .. مافيش خلافات مطلقاً . وأرجو ان الكلام ده يتقال بَرَّه ، ومايكونش بيتقال جوه هنا مش بره ، لأن ده بيبقى له معنى آخر .

السيد / محمد أحمد عبد الهادى على :

إنى أتفق فى الرأى الذى أثاره الزميل محمد صبرى مبدى ، ليس انسياقاً عاطفياً ، ولكن تقديراً

موضوعياً لجسامة المسئولية التى يتحملها السيد الرئيس ونتحملها نحن فى بناء التنظيم السياسى .

وإنى أقترح أن نتيح للسيد الرئيس فرصة مدتها أسبوع لتنسيق قائمة معينة بالأعضاء الذين يتوخى فيهم القدرة والصلابة على تحمل المسئولية الخطيرة فى قيادة التنظيم السياسى ، ثم بعد هذا الأسبوع نلتقى هنا مرة أخرى لكى نبدى الرأى فى شأن هذه القائمة .

السيد / الرئيس :

هو الحقيقة الموضوع بالنسبة للقدرة والصلابة موضوع نسبى . الحقيقة كان تَمَلِّى الإشكال من اللى يطلع بَرَّه ويقول : ما أنا قلت كده وماسمعوش كلامى .. أنا باقول إن ده بيبوظ – الحقيقة – العملية .. بيبوظ كل القيادة وكل عمل الشعب. لَمَّا ييجى واحد فى اللجنة التنفيذية العليا، وناخد قرار مثلاً بتأميم شىء .. أو عملية بهذا الشكل، إذا طلع واحد بَرَّه وقال أنا قلت كده وماحدش سأل فِىَّ . إذا قلنا الصناعة وطلع واحد قال والله مافيش فايدة فى الصناعة.. ولا برامج الصناعة، وراح قعد فى حتة وقال هذا الكلام .. تبقى العملية كلها بتبوظ .. ليه ؟ لأننا بندِّى لأعدائنا أسرارنا .

وأنا برضه بِدِّى اقول حاجة على الكلام اللى اتقال دلوقت ، يجب أن نفرض ان احنا حزب ، وفيه حزب معارض موجود بَرَّه هذه القاعة .. احنا موش شايفينه ، وقد يكون أنشط مننا ومنظم ، والعلاقات بين أعضائه علاقات طبقية موجودة وقوية .. وفى خمس دقائق يتلمُّوا كلهم ، واحنا نقول احنا السلطة ، وفيه هذا الوَحْشْ موجود فى الخارج مِسْتَنِّى يخَلَّص على كل الكلام اللى احنا بنقوله .

لو أى حد بيطلع من اللجنة المركزية ويقول بَرَّه ان احنا ماحدش بيسمع كلامنا . أصل اتقال هذا الكلام فى مجلس الأمة اللى فات .. وسبب تأثير سيِّءْ جداً فى البلد . يعنى أنا أعرف ناس ماكانوش بيتكلموا أبداً فى مجلس الأمة ويطلع الواحد منهم بَرَّه يقول ماحدش راضى يخلِّينا نتكلم.. ماحدش راضى يخلِّينا نقدم حاجة ، بيبرر يمكن عجزه ، وحتى ده غلط من الناحية الأخلاقية، انت عضو مجلس أمة ، وعندك كذا وكذا وحصانة ... إلى آخره ، إزَّاى تطلع تقول كده . فده هزل .. وخَلَّى الناس جات فى الآخر طالبت بحل مجلس الأمة. يعنى لأول مرة الواحد يذكر مَثَلْ بهذا الشكل .

فالحقيقة لازم نلتزم بنواحى أساسية .. الأقلية بتلتزم برأى الأغلبية ، ومايطلعش حَدّ بَرَّه ويقول أنا قلت وماحدش سمع كلامى ، سواء فى اللجنة المركزية أو فى اللجنة التنفيذية العليا .. لو طلع واحد من اللجنة التنفيذية العليا وراح حكى الكلام بَرَّه والمناقشات اللى حصلت، بتبقى العملية بتتهد هَدّ

كامل ، وبتنهار من أولها إلى آخرها .

السيد / عويس محمدين عويس :

إننا اليوم فى مرحلة بناء تنظيم سياسى جديد، وهذا يتطلب منا البحث عن أسلم الأوضاع. إننا جميعاً مسئولون عن هذا التنظيم .. وعن مكاسب الشعب التى حققتها القرارات الاشتراكية ، ومن ثم لا يخالجنى شك فى أن اللجنة المركزية واللجنة التنفيذية العليا سيكونان على المستوى الكامل للمسئولية .

يا سيادة الرئيس إن شعب ٩ و ١٠ يونيو أعطاك تفويضاً كاملاً فى كل ما تراه لمصلحة الشعب، وهذا الشعب يثق كذلك ثقة كاملة فى لجنته المركزية ، ونُسْأَلْ دائماً عما وصلت إليه أعمالها .

إن أعضاء اللجنة المركزية – يا سيادة الرئيس – على مستوى المسئولية ، وهم يدركون مدى الفترة الحرجة التى تمر بها البلاد اليوم، وانها تتطلب قيادات سياسية باللجنة التنفيذية العليا من نوع خاص . ولا شك أن سيادة الرئيس – كقائد سياسى لهذا البلد – أقدر الناس على تعرف وفهم الصالحين لهذا العمل. من أجل ذلك أؤيد اقتراح الأخ صبرى فى أن نفوض السيد الرئيس فى اختيار القيادة السليمة، لقيادة العمل السياسى فى هذه المرحلة ، وشكراً .

السيد / عوض شلبى عاشور :

إننى أخالف رأى الزميل محمد عبد الهادى بشأن تأجيل تشكيل اللجنة التنفيذية العليا إلى الأسبوع القادم ، لأن هذا الموضوع لا يحتمل التأجيل . وأقترح رفع الجلسة نصف ساعة تعود بعدها إلى الانعقاد، ليتفضل سيادة الرئيس بعرض قائمة الأسماء التى يراها سيادته للموافقة عليها ، على أن يتم تشكيل الأمانات يوم الأربعاء القادم .. أو يوم السبت الذى يليه ، حتى لا نظهر أمام المؤتمر القومى العام فى دور انعقاده القادم بأننا لم نفعل شيئاً ، خاصة أنه سبق تشكيل اللجنة المركزية من ٢٠٠ عضو فى يومين ، وأعضاء اللجنة التنفيذية العليا عشرة أعضاء .

السيد / الرئيس :

ياأخ عوض ، أصل الدمايطة شاطرين قوى .. هى العملية أنا مش حاصطاد شوية سمك وأعملهم

وأودِّيهم الفرن بعد نص ساعة. العملية هل أنا جاهز أو مش جاهز .. الحقيقة أنا مش جاهز يعنى فى هذا الموضوع دلوقت .. يعنى بعد نص ساعة، يعنى مااصطدناش السمك لِسَّه من البحر .

السيد / أحمد طلعت عزيز :

إن ثقتنا جميعاً فى قدرة السيد الرئيس على اختيار القيادات القادرة على تحمل مسئولية اللجنة التنفيذية العليا ثقة تامة ، ولكن ألم يتضمن بيان ٣٠ مارس إعادة بناء الاتحاد الاشتراكى من القاعدة إلى القمة ؟

وإذا كانت اللجنة التنفيذية العليا ستقع بين الحدين ، فإننى أؤيد أحد أمرين :

أولهما : الأخذ بالاقتراح الثانى الوارد ضمن المقترحات المقدمة من اللجنة الفرعية للشئون التنظيمية .

وثانيهما : اتباع نفس الأسلوب الذى تم فى انتخاب اللجنة المركزية ، بأن تنتخب هذه اللجنة ضعف العدد المطلوب لتشكيل اللجنة التنفيذية العليا ، ليتفضل السيد الرئيس باختيار أعضائها ، وتقديم قائمة بأسمائهم إلى اللجنة المركزية للموافقة عليها ، وشكراً .

السيد / الرئيس :

هو طبعاً من القاعدة إلى القمة، يعنى إلى اللجنة التنفيذية العليا.. اللجنة التنفيذية العليا تمثل قمة الاتحاد الاشتراكى فى حالة عدم انعقاد المؤتمر .. وحالة عدم انعقاد اللجنة المركزية .

السيد / عيسى عبد الحميد شاهين :

لقد أشار الأخ أحمد طلعت عزيز إلى ضرورة اختيار السادة أعضاء اللجنة التنفيذية العليا بالانتخاب ، باعتبار أن هذه اللجنة هى أعلى مستوى فى الاتحاد الاشتراكى العربى .

وفى تقديرى أن هذا الاقتراح ، فضلاً عن أنه لا يتعارض مع الديمقراطية ، فإنه لا يتعارض أيضاً مع طريقة قيام اللجنة المركزية بالتصويت على قائمة الترشيح . ولذلك أرى أنه ليس هناك أى تعارض فى الاقتراح الأول بين الديمقراطية ومضمونها ، وشكراً .

السيد / إسماعيل عبد الحميد الوكيل :

فى الحقيقة ، يجب أن يكون أعضاء اللجنة التنفيذية العليا من عناصر ذات معايير معينة ، لأن هذه اللجنة تختلف فى نوعيتها عن اللجنة المركزية ، بمعنى أنه يمكن للجنة المركزية أن تضم من بين أعضائها : الفلاح الذى قد لا تتعدى قدراته حدود الفلاحة ، وكذلك العامل فى حدود المصنع ، والمثقف فى حدود الفكر الذى يعمل به فى وظيفته . أما اللجنة التنفيذية العليا – وهى قمة التنظيم السياسى – فيجب أن يكون كل عضو من أعضائها على علم بالكثير من أمور الزراعة، والصناعة ، والثقافة، والفكر والإعلام ، والسياسة الخارجية .. وأن يكون ملماً بكافة الجوانب التى يتطلبها وضعه، لا أن يعرف جانباً دون الآخر، فضلاً عن عملية الممارسة والقدرة على صيانة هذه اللجنة .

وفى تقديرى أن انتقاء هذه العناصر ذات التكامل المعين من بين السادة أعضاء اللجنة المركزية، لا يمكن أن يتم بأى حال من الأحوال إلاَّ بتفويض سيادة الرئيس فى ذلك ، ونحن لم نفوض سيادته الآن فقط، إذ سبق لنا أن فَوَّضْنَاه يومى ٩ و ١٠ يونيه ، وفوضناه فى المؤتمر القومى العام ، ونفوضه اليوم، وسنفوضه غداً، وسيستمر هذا التفويض ما حيينا بإذن الله ، لأنه زعيمنا الذى أنقذنا مما كنا فيه، وهو أملنا بالنسبة للمستقبل .

ولذلك أقترح تفويض سيادته فى اختيار العناصر الصالحة لشغل هذا المكان، ثم يعرضها علينا لنوافق عليها ، وأعتقد أن هذا هو رأى الشعب جميعه من القرية إلى هذه اللجنة المركزية ، وشكراً .

السيد / فريد عبد الكريم :

أود أن أضع تصوراً للجنة التنفيذية العليا فيما يتعلق بكونها مستوى تنظيمياً مستقلاً ، أم أن الأمر بالنسبة لها غير ذلك .

فى اعتقادى أن الوضع يختلف إذا تصورنا اللجنة التنفيذية العليا تنظيماً مستقلاً قائماً بذاته ، وسيكون الجمع بين عضوية كل من اللجنة المركزية واللجنة التنفيذية العليا حينئذ محل نقاش. أمَّا إذا تصورنا اللجنة التنفيذية العليا مكتب رئاسة بالنسبة للجنة المركزية ، فهذا التصور – الذى اعتنقه ، واعتنقته كذلك اللجنة الفرعية المنبثقة عن اللجنة التنظيمية – تصور صحيح من الناحية التنظيمية الحزبية ، إذ اللجنة التنفيذية العليا ليست هيئة مستقلة عن اللجنة المركزية، وإنما هى مكتب لرئاسة هذه اللجنة. ومن هنا يجب أن نتحرز من تصور الانتخاب من القاعدة إلى القمة. كما يجب أَلاَّ تثير

فينا كلمة التفويض أى حساسية ، طالما أن هذا هو وضع اللجنة التنفيذية العليا .

إن مُؤَدَّى الاقتراح الأول هو : أن يقترح السيد الرئيس على أعضاء اللجنة المركزية قائمة بأعضاء اللجنة التنفيذية العليا للتصويت عليها، والأمر متروك للجنة المركزية لتوافق عليه أو لا توافق . ثم إن تفويض سيادة الرئيس تفويضاً مطلقاً بانتخاب أعضاء اللجنة التنفيذية العليا ، دون الرجوع إلى اللجنة المركزية ، أمر غير وارد فى الاقتراحات المعروضة . ومن هنا كان الاقتراح الأول جديراً بالاعتبار ، وشكراً .

السيد / الرئيس :

هو اللعب بالألفاظ فى العملية دى وارد .. يعنى لَمَّا اللجنة المركزية حتنعقد مرتين فى السنة ، مين اللى حَيِدِّى القرارات فى هذه العملية .. اللى حَيِدِّى القرارات اللجنة التنفيذية العليا . يعنى حييجى موضوع تاخد اللجنة التنفيذية العليا فيه قرار .. وتنفذ هذا القرار ، وممكن بعد كده تُعْرَضْ هذه العمليات على اللجنة المركزية .. حينما تنعقد هذه اللجنة، وبيكون الوضع الطبيعى هو إقرار هذه التصرفات ، لأنها بتكون عمليات مضت. فالوضع الطبيعى بِتْكُون اللجنة التنفيذية العليا هى –الحقيقة – المستوى الفعال اللى بيشتغل يومياً فى كل الأمور ، فلازم الحقيقة يكونوا قادرين على العمل يومياً. وأنا باقول : ولو انهم هم الرئاسة، ولكنهم بيقوموا بالعمل المفروض أن تقوم به اللجنة المركزية فى فترات عدم انعقادها .

الدكتور / مصطفى أبو زيد فهمى :

أود أن أقول كلمة صغيرة عن الديمقراطية ، لأنها كثيراً ما ترددت ، خاصة فى انتخابات اللجنة المركزية . أريد أن أقول إن الديمقراطية جوهر وليست شكلاً ، ولكى تعيش الديمقراطية لابد من إتيانها بأطيب العناصر ، بل إن مقدرتها على الحياة متعلقة أشد التعلق بمدى قدرتها على الإتيان بأطيب العناصر ، فإذا فشلت الديمقراطية فى هذه المهمة حرمت نفسها من حق الحياة .

وإننى أمام الاقتراحات الأربعة المعروضة، أختار – دون ما تردد – الاقتراح الأول ، الذى يُفَوِّضْ سيادة الرئيس فى إعداد قائمة بأعضاء اللجنة التنفيذية العليا ، تُطرح على اللجنة المركزية للتصويت عليها . إننا بذلك نحترم الديمقراطية شكلاً ومضموناً .. نحترمها فى مضمونها لأن السيد الرئيس

– وهو القائد العملاق – سوف يتقدم قطعاً بقائمة من أطيب العناصر، سواء من الناحية الذاتية، أو من الناحية السياسية، وسنحترمها فى تشكيلها ، لأننا نحن الذين سنوافق على هذه القائمة .

ولهذا فإننى أؤيد الأخذ بالاقتراح الأول ، وشكراً .

السيد / محمد عبد الحكيم موسى :

فى الحقيقة، إننا شعرنا من خلال هذه الاجتماعات بأننا أسرة واحدة ، وكانت لكلمات السيد الرئيس إلينا أثر طيب فى قلوبنا ، وبذلك أصبحنا مطمئنين بأن يتكلم كل منا بما يشاء ، لما تتسم به هذه اللجنة من سرية تامة. وطالما أننا أسرة واحدة، فلنتوكل على الله، ونترك لرب هذه الأسرة وقائدها اختيار من يتعانون معه فى القمة .. وفى رأس هذه الأسرة. وإذا كانت اللجنة المركزية أسرة واحدة ، فلابد أن تكون اللجنة التنفيذية العليا متفقة تماماً، ومتحدة تماماً، وبوجودها الصحيح ، الكامل ، الواعى ، تستطيع قيادة المسيرة إلى أهداف سامية، وتستطيع الأخذ بيد اللجنة المركزية إلى بر السلام وإلى الإصلاح التام، إن شاء الله . ومن الطبيعى أن اللجنة التنفيذية العليا لا ترتبط إطلاقاً بنسبة الـ٥٠% ، وإننى كفلاح أقول هذا لأنه من البديهيات المعروفة .

السيد / عبد الخالق الدهراوى :

نظراً لحساسية وجسامة مسئولية أعضاء اللجنة التنفيذية العليا ، أوافق على الاقتراح الأول بعد استبعاد صدر الاقتراح ، وهو : " فتح باب الترشيح لجميع الأعضاء " ، ويُكْتَفَى فى النص بتفويض القيادة السياسية رأساً، وبهذا تُسْتَبْعَدْ فكرة الترشيح ، ذلك لأن العمل بهذه اللجنة تكليف لا تشريف. ويجب أن يكون تشكيل هذه اللجنة من كفاءات على المستوى المطلوب، والقدرة التعاونية الكاملة. وسيادة الرئيس هو أقدر منا جميعاً فى اختيار هؤلاء الأعضاء ، وشكراً .

السيد / أحمد عبد السلام حبشى :

لقد نص قانون الاتحاد الاشتراكى – فيما يتعلق باختصاصات اللجنة المركزية – على انتخاب اللجنة التنفيذية العليا ، ولم يذكر القانون شيئاً عما إذا كانت هذه اللجنة رئاسية أم لا ، وهل تأتى بالانتخاب أم بأسلوب آخر . ثم إن بيان ٣٠ مارس نادى بإعادة بناء الاتحاد الاشتراكى بأسلوب

الديمقراطية . وحيث أننا نمر بتجربة جديدة يَطَّلِعُ عليها العالم العربى والعالم الخارجى ، وتأكيداً لمبدأ الديمقراطية السليمة أؤيد الاقتراح الثانى . ومن ثم يكون على القيادة السياسية ، أو على سيادة الرئيس أن يختار عشرين عضواً ، أى ضعف العدد المطلوب ، ثم يطرح الاختيار على اللجنة المركزية ، ويفوز من يحصل منهم على الأغلبية .

إننا نرسى قواعد، ولابد أن نعفى سيادة الرئيس شخصياً من عملية الاختيار، حتى لا تكون هناك حساسية ، وحتى لا يفكر البعض أن السيد الرئيس اختار شخصاً وفَضَّلَه على آخر ، وشكراً .

السيد / السعيد أحمد البيلى :

الحقيقة – يا سيادة الرئيس – أنه بعد سماع ما ذكره إخواننا السادة الأعضاء ، يبدو أن الرأى العام متجه إلى أن الاقتراح الأول هو أفضل الاقتراحات وأنسبها لتشكيل اللجنة التنفيذية العليا . وإننى أؤيد كلام الزميل الذى يرى استبعاد فتح باب الترشيح لجميع السادة الأعضاء ، إذ ربما تكون هناك قيادة صالحة بمفهومها ، وبطريقتها ، وبعملها ، وبخبرتها، قد تحجم عن ترشيح نفسها لعضوية اللجنة التنفيذية العليا. وأرى –كفلاح – ضرورة أن تكون اللجنة التنفيذية العليا مختارة بمعرفة سيادة الرئيس شخصياً ، خاصة أنه ليس هناك من فرق بيننا كلجنة مركزية وكلجنة تنفيذية عليا ، لأننا جميعاً يضمنا إطار واحد ، ونهدف إلى تحقيق الصالح العام ، وشكراً .

السيد / محمد أحمد عبد الهادى على :

حقيقة الأمر أنه لا يوجد خلاف بين وجهات النظر المختلفة التى أبديت الآن ، خاصة أن اتجاه الرأى العام مجمع – من خلال الحوار الذى دار– على الأخذ بالاقتراح الأول. وأرى أن يطرح هذا الاقتراح على التصويت وأخذ الرأى عليه الآن . إلاَّ أن هناك أمراً أود أن أطرحه على سيادة الرئيس ، هو أن سيادته أبدى تخوفاً ، أو ذكر مسألة الصلابة والقدرة على مواصلة العمل وقيادته ... إلى آخره، وهذه مسألة نسبية، إذ أن هناك أناساً تخرج بعد الاجتماعات وتثير أموراً معينةً ، تعكس نقصاً معيناً ، لأنها ليست قادرة على مواجهة العمل ، ومن ثم تبرر فشلها بأن تقول إنها كانت تريد كذا وكذا .

أعود فأؤكد – ما سبق أن قلته من قبل – إنه لابد من المحاسبة .. ولابد من المواجهة.. ولابد من العقاب، لمثل هذه القيادة التى تخرج عَمَّا التزمنا به، لأننا قلنا أساساً إننا نواة لحزب سياسى ، ولابد

لهذا البلد من حزب سياسى يقود العمل طبقاً للأيديولوجية والفكر الخاص بنا .

إن العضو الذى يخرج من اجتماع اللجنة المركزية ويشوه صورة العمل التى نبدأ بها – وكلنا أمل، وكلنا تفاؤل وثقة كبيرة جداً بالمستقبل، تاركين ما مضى – مثل هذا الشخص لا يستحق مطلقاً أن يتبوأ مثل هذا المقعد فى هذه اللجنة ، وَلاَ يأخذ موقعاً تنظيمياً معيناً ، ويجب أن يحاسب فى أى مستوى من المستويات .

لابد أن نحترم الأساسيات التى أشار إليها السيد الرئيس فى بداية اجتماعاتنا ، وفى أول لقاء مع سيادتكم داخل هذه القاعة ، ولابد أن يكون هناك ضمان فعلى بأن الشخص الذى يخرج عن هذه الأساسيات – التى نلتزم بها جميعاً – يوقع عليه العقاب الصارم، إذ لا يعقل أن نرى عضواً ما داخل اللجنة التنفيذية العليا، أو داخل اللجنة المركزية، أو داخل لجنة المحافظة ، يهدم هذه الأساسيات ، ثم نتركه ولا نحاسبه أشد الحساب. مثل هؤلاء الأشخاص يجب أن يُسْتَبْعَدُوا ، ونحن أول أشخاص نطالب بهذا الأسلوب ، ويجب أن نوضع فعلاً تحت الحساب . ثم بعد هذا نطرح الموضوع للاقتراح بالنسبة للبند الأول ، وشكراً .

الدكتورة / حكمت أبو زيد :

السيد الرئيس ، حيث أن رأيى محايداً فى الواقع وليس لى حق التصويت ، فأرجو أن نقفل باب المناقشة ، وأعتقد أن السادة الزملاء إخوانى يوافقوننى على أن يجرى التصويت على الاقتراح الأول ، وشكراً .

السيد / عبد اللطيف مليجى بلطية :

أرجو أن تكون كلمتى هذه كلمة أخيرة ، وأود أن أسأل سيادة الرئيس سؤالاً، هو : أيهما أكثر ضخامة فى المسئولية .. أهى اللجنة التنفيذية العليا أم الوزارة ؟ إننى أتصور أن اللجنة التنفيذية العليا أكثر مسئولية، وواجبها أكثر خطورة من الوزارة، وسيادة الرئيس – كرئيس للحكومة – عندما يختار الوزراء لا يعرض علينا ضعف عددهم لكى نختار منه العدد المطلوب ، إذ أن لسيادة الرئيس الحق الكامل فى اختيار معاونيه من الجهاز التنفيذى .. وهم الوزراء ، ويعرض تشكيل الوزارة – طبقاً للدستور – على مجلس الأمة ليوافق على هذا التشكيل .

وفى تقديرى أن حق اختيار أعضاء اللجنة التنفيذية العليا – وهم معاونو رئيس الاتحاد الاشتراكى العربى ورئيس اللجنة التنفيذية العليا، فى تسيير العمل اليومى الهام على هذا المستوى من المسئولية الخطيرة – يجب أن يعطى لرئيس الاتحاد . وأعتقد أنه يوم أن يعطى الدستور رئيس الجمهورية حق اختيار معاونيه، يجب أن يعطى رئيس الجهاز السياسى ورئيس الاتحاد الاشتراكى حق اختيار معاونيه كذلك، وأعتقد أننا بذلك نستطيع أن نضع حداً لهذه المناقشة وأن نحسم الموضوع، وشكراً.

السيد / فهمى منصور يوسف على :

إذا كان الاتجاه هو أن نأخذ بالاقتراح الأول، فأرى أنه من الأفضل أن نستبعد الفقرة الأولى ، أو الجزء الأول منها، وهو الخاص بفتح باب الترشيح لجميع الأعضاء ، لأننى أرى – ولنكن صرحاء – أن هذا الجزء من الفقرة المذكورة لا لزوم له، وقد يوغر بعض الصدور . ومن هنا – فلو سمح لى سيادة الرئيس – أقول إننى فى أى موقع داخل هذه اللجنة أعتبر نفسى جمال عبد الناصر .. أعتبر نفسى عضواً فى اللجنة التنفيذية العليا .. أعتبر نفسى مسئولاً، وأن مسئوليتى مساوية لمسئوليته تماماً .

ولنأخذ مثلاً فى سلوكنا وتفكيرنا من ريفنا ، فلو أن أباً أنجب خمسة أولاد ، فقد يختار أحد أبنائه يجلسه بجانبه على " الدكة " ، وولداً آخر يخصصه للعزق والفلاحة ، وولداً ثالثاً يقوم بحراسة ماكينته، ورابعاً يتابع مياه الرى، فهل هذا التقسيم يقلل من شأن أى من هؤلاء الأولاد، أو يقلل من اعتزازه بهم ؟ كلا .. فجميعهم أولاده، وهم جميعاً على درجة واحدة من محبته وثقته ، ولكن المصلحة هى التى اقتضت هذا التقسيم .

ولهذا أرى الأخذ بالاقتراح الأول مع استبعاد الفقرة الأولى، ولا غضاضة ولا ضرر بتاتاً من أن يُفَوَّضْ سيادة الرئيس فى هذه العملية ، إذ قد أصبحنا جميعاً الآن جزءاً لا يتجزأ ، فما يفعله سيادة الرئيس كأنى أفعله أنا ، لأننا جميعاً متضامنون فى هذه العملية ، ونحمد الله أن سيادة الرئيس موضع ثقتنا جميعاً بكل أمانة وإخلاص ، ونحن موقنون أن سيادتك مخلصاً لبلدك وتعمل لصالحه بأمانة وبجهد ، وشكراً .

السيد / أحمد محمد الخواجة :

الذى ألاحظه أن سيادة الرئيس منذ الأمس وهو يضع دائماً أمام اللجنة تجارب الأحزاب والبلاد

الأخرى فى كل العمل ، سواء الحزب وهو يحكم ، أو الحزب وهو يقود ، وكيف يوجه الحكم . وأما كيف يقود .. بالنسبة لهذا الموضوع ، فإن سيادة الرئيس لم يعطنا تصوراً ، وإننى واثق من أن هذا التصور لا يختلف عما يطالب به السادة الأعضاء جميعاً .

وإننى لا أعرف حزباً ما ينتخب قيادته كانتخابات المجالس النيابية والمؤسسات الدستورية ، إنما الذى يجرى عليه العمل فى كل الأحزاب .. وفى كل التنظيمات السياسية ، أن القيادة السياسية تطرح قائمة على الأعضاء القياديين .. على أعضاء اللجان المركزية للأحزاب ، وأعضاء اللجان البرلمانية للأحزاب، وتحصل على موافقتهم على هذه القائمة . فلماذا نتكلم نحن فى صورة أخرى .. إن كل التنظيمات السياسية تأخذ بما ورد فى الاقتراح الأول ، خاصة أن المعروض ليس أربعة اقتراحات ، إنما المعروض اقتراحان : إمَّا اقتراح قائمة تطرحها القيادة السياسية على الأعضاء للتصويت عليها ، وإمَّا فتح باب الانتخاب والترشيح . أما الاقتراحان الآخران فهما مُعَدِّلاَن للاقتراحين الأولين .

إن طبيعة القيادة السياسية بين القادة السياسيين لا تحتمل الأسلوب الآخر، ولا يَأْخُذْ به أى حزب أو أى تنظيم آخر . والذى لابد أن نَعرفه – بثقة ويقين – أن قيادة التنظيمات السياسية فى كل بقاع العالم تطرح قائمة بأسماء المكاتب السياسية – أو قيادات الحزب – على القيادة التى لها حق الانتخاب، فإذا كان الأمر كذلك فلسنا إذاً بحاجة إلى ابتداع نظام جديد بين الأحزاب السياسية فى العالم .

السيد / الرئيس :

تعليقاً على كلام الأخ الخواجة.. فى الدول الغربية والنظم المختلفة، ولنأخذ مثلاً حزب العمال (١) فى العملية اللى حصلت أخيراً، بعدما مات رئيس حزب العمال وابتدوا فى عمل انتخابات .. فتحوا باب الترشيح للانتخابات، فدخل ويلسون وبراون الاثنين للترشيح على الرئاسة ، ونجح ويلسون ولم ينجح براون، وبعد هذا فتحوا باب الترشيح للَّجنة التنفيذية، ورشحوا ناس للَّجنة التنفيذية. وحصلت انتخابات .

بييجى هنا بقى إيه ؟ كيف تتدخل القيادة السياسية ؟ الراجل اللى الناس انتخبوه رئيساً لهم

---

(١) حزب العمال البريطانى .

بييجوا يسألوه ويقولوا له : ننتخب مين ؟ مترشح ٣٠ أو ٤٠ .. بننتخب مين ؟ لأن طبعاً لا يمكن أن يكون رئيساً إلاَّ إذا كانت له علاقات وطيدة بأغلبية هذه اللجنة ، وعلى هذا الأساس بتحصل العملية اللى معروفة فى الانتخابات .

لَمَّا بييجوا الناس يسألوا يطلع توجيه حننتخب ده، وده، وده .. ده مناكف .. ده كذا.. ده مش فاهم إيه، والأغلبية هنا بتلتزم بالكلام اللى اتقال وبتحصل الانتخابات بهذا الشكل . هى الحقيقة العملية واحدة كلها ، ولكن لها صور مختلفة .

يعنى دلوقت لَمَّا ناخد الاقتراح الرابع ، اللى هو أنا أصلاً كنت باعتقد انه يمكن يكون أنسب اقتراح، مع رفع شرط الثلثين أو الثلاثة أرباع، ومع اشتراط أغلبية خاصة ممكن نخليها النصف، لكن الثلثين أو الثلاثة أرباع كتير ، وفتح باب الترشيح لجميع الأعضاء ، وإجراء الانتخاب بين جميع من تقدموا للترشيح، وإعلان انتخاب العدد المطلوب الذى حصل على أكثر الأصوات ، مع اشتراط أغلبية نصف أصوات الأعضاء الأصليين فى اللجنة ، أو أصوات الحاضرين .

الحقيقة هو ده برضه إذا كنا بنتكلم كمبدأ حيمشى على طول ، فيه ناس حييجوا يسألونى ويقولوا لى : حننتخب مين ؟ يا مباشرة يا بالواسطة .. يبقى مثلاً بواسطة سكرتيرى المحافظات . حاقول العشرة .. يعنى إيه؟ ما أنا باقول مافيش فى راسى عشرة دلوقت، لكن هى دى العملية اللى بتحصل فى البلاد الشرقية .. بيتفتح باب الترشيح، ولكن مابيترشحش حد غير اللى متفقين على انه يترشح ، يعنى بيتفتح باب الترشيح .. عاوزين عشرة .. بيروحوا عشرة بس ، ليه؟ برضه العملية بتبقى بالاتفاق والتفاهم .. فبيطلع العشرة المترشحين وبتنتهى العملية ، ومايترشحش أكثر من العشرة اللى حصل اتفاق عليهم .

وممكن بيحصل انقسام .. اللى هم الجماعة اللى قالوا عليهم إنهم بيشتغلوا ضد الحزب.. زى العمليات اللى حصلت أيام خروشوف، وبتيجى اللجنة المركزية وبتطرد ناس ، وممكن تجيب ناس جداد فى اللجنة المركزية العليا ، وحصل هذا الكلام فى عمليات مع بولجانين ، ومولوتوف ، وشبيلوف ، والمجموعات دى كلها. أنا ماقصدش ان العملية فى أى حزب فى الدنيا بتبقى سايبة، وأول العملية ما بتيجى بالشكل ده مابيبقاش حزب بقى .. ده كل فرد بيمثل حزب. ده يعنى رأيى لأن انت اتكلمت فى كل حاجة .. انت سألت إيه اللى بيحصل بَرَّه، هو ده اللى بيحصل سواء فى البلاد الشرقية، أو فى الأنظمة الليبرالية .

أحد السادة الأعضاء :

ما هو الفرق بين الاقتراح الأول والاقتراح الرابع ؟

السيد / الرئيس :

آه .. هو الفرق بين الاقتراحين : الاقتراح الأول والاقتراح الرابع ، إن ممكن حد من هنا يطلع بَرَّه فى الاقتراح الأول ويقول إن أنا فرضت عليكم ناس معينين .

السيد / أحمد محمد الخواجة :

دول أعضاء لجنة مركزية يا افندم .

السيد / الرئيس :

ماعليهش .. ما انا باتكلم برضه .. أنا عارف .. أنا أصلى يعنى باشتغل مع ناس بقى لى سنين طويلة جداً ، لكن فى الاقتراح الرابع مايقدرش حد يقول أنا فرضت .. لأنه إذا سألنى وأنا قلت له .. هو حيعمل اللى عايزه برضه ، لكن الاقتراح الأول عيبه ان بعض الناس ممكن انهم يقولوا إن فُرِضْ علينا ناس معينين ، وماكانش عندنا حرية . ثم افرض حد بيسأله ويقول له : الله طيب ليه فلان جه فى اللجنة التنفيذية العليا؟ يرد عليه يقول له : والله أعمل ايه ما هو يعنى الريس فرض علينا العشرة دول، ومش حتتقال المناقشة اللى اتقالت هنا قبل كِده ، لكن الجواب يبقى الفرض .

بالنسبة للاقتراح الرابع ماحدش يقدر يقول هذا الكلام، ولو إنه ممكن إن أنا برضه اللى حاقول على العشرة اللى حينتخبوا ، وأنا باقول لكم الموضوع كِده بكل صراحة وبكل وضوح ، بس ماحدش يقدر يطلع يقول إن أنا فرضت ، لأن أنا باقول وانت بعد هذا حر، حتاخد بكلامى أو مش حتاخد بكلامى ، حسب يعنى الترابط وحسب الالتزام الموجود ، ماحدش يقدر يقول إن أنا فرضت، وأنا باقولها كِده بمنتهى الوضوح .

يعنى الاقتراح الرابع حاقول للناس اللى اعرفهم .. أو الناس اللى حيسألونى ، مين العشرة كده بالضبط ، ولكن أنا فى رأيى ان الاقتراح الرابع بيكون الحقيقة تقليد نمشى عليه ، ليه ؟ برضه النهارده بتقول جمال عبد الناصر موجود .. واحنا بنثق فى جمال عبد الناصر... وإلى آخر هذا الكلام،

لكن عندنا بكره ، وبعد بكره ، وبعد سنة ، وبعد اتنين .. بنوضع احنا النهارده أسس وتقاليد .

أنا رأيي الاقتراح الرابع أفضل، مع شيل شرط الثلثين والثلاثة أرباع ، ويبقى فتح باب الترشيح لجميع الأعضاء ، وإجراء الانتخاب بين جميع من تقدموا للترشيح ، وإعلان انتخاب العدد المطلوب الذى حاز على أكثر الأصوات ، مع اشتراط أغلبية أصوات الحاضرين .

السيد / أحمد محمد الخواجة :

إذا زاد العدد عن المطلوب .

السيد / الرئيس :

بهذا الحقيقة بنوضع تقليد .. يعنى فيه ناس حيقولوا إن أنا مُحْرَجْ اقول كذا .. أنا باقول اللى حيسألنى وحيقول لى : آدى عشرين اتقدموا .. تؤيد مين ؟ حاقول له رأيي فى مين بقى .. باقولها كده بصراحة وبوضوح .. أنا مش محرج .

السيد / عبد الخالق الدهراوى :

إننى مقدم الاقتراح الذى يقضى بحذف الجزء الأول من الاقتراح الأول ، وفتح باب الترشيح لجميع الأعضاء، وأود أن أُبين أيضاً أن الاقتراح الأول هو نفسه الاقتراح الرابع بعد التعديل الأخير. ومع احترامى لرأى السيد الرئيس ، اقترح عرض الاقتراح الأول لأخذ الأصوات عليه، ولا يجب أن نخشى ما يقوله الناس فى الخارج حول هذا الأمر، فكلنا مجمعون على الثقة فى شخص سيادتكم ، ومقتنعون بما اتخذناه من قرار بتفويض سيادتكم فى هذا الشأن .

ولنفرض يا سيادة الرئيس – فيما لو أخذنا بالاقتراح الرابع – أن أحد السادة الوزراء رشح نفسه، ثم لم يقع عليه اختياركم ، أو أن أحد السادة الوزراء لم يرشح نفسه ، فى حين أن سيادتكم تريدون اختياره .

السيد / الرئيس :

أنا متأكد ان مافيش وزير حيرشح نفسه إلاَّ لَمَّا يسألنى .

السيد / عبد الخالق الدهراوى :

قد تطلب سيادتك فى أعضاء اللجنة كفاءات وقدرات معينة من غير الوزراء ، ولكنها لم تتقدم للترشيح . ولهذا فإن الاقتراح الأول، بعد حذف العبارة الأولى منه، هو أنسب الاقتراحات المقدمة، وأرجو أخذ الأصوات عليه .

الدكتور / مصطفى أبو زيد فهمى :

لى تعقيب بسيط فيما يتعلق بما عند السيد الرئيس من حساسية خاصة حول ما يقوله الناس فى الخارج ، وهو أن الناس نوعان : إما شخص منضبط وثورى أصيل ، وإما إنسان صغير ، وهذا النوع الأخير سيقول ويتقوَّل ، ولن يعدم إطلاقاً ما يتقوَّل به ، وتأكد سيادتك أن الثورى الأصيل لن يتكلم هذا الكلام على الإطلاق . نحن فى أولى تجاربنا .. نبحث عن الأصوب .. ونمر بفترة حاسمة فى تاريخنا، وهى فترة لا تحتمل إلاَّ كل ما هو حق ، وجاد ، وأصيل ، ونحن الآن نملك قيادة تاريخية تتمتع بإجماع كامل من أفراد هذا الشعب ، بل ومن أفراد الأمة العربية .

فهذه الظروف التى نواجهها ظروف استثنائية، وقد اجتمع لنا فيها القائد الذى نال الإجماع، واجتمع لنا الظرف الذى يحتم السرعة، والحسم، واختيار الأصلح ، كما قال بيان ٣٠ مارس من وضع الرجل المناسب فى المكان المناسب .

لكل هذه الاعتبارات نرجو سيادتكم القيام بهذه المهمة، مع علمنا أنكم تتضررون منها إلى حد ما . كما نرجوكم أيضاً أن تتخلوا عن تلك الحساسية ، وألاَّ تلقوا بَالاً إليها ، فإن الذى يريد أن يتقوَّل فسوف يتقوَّل دائماً، وسواء أخذنا بالاقتراح الأول أو الرابع ، فإن الذى يتقوَّل لن يعدم إطلاقاً ما يتقوَّل به .

ومع تقديرنا لثقل المهمة إلاَّ اننى – وأعتقد اننى أعبر هنا عن إجماع كامل – أرى أن سيادتكم بحكم المهمة التاريخية التى أخذتم على عاتقكم القيام بها فى هذه الفترة ، عليكم أن تختاروا أطيب العناصر لتعاونكم فى المهمة التى نحن بصددها الآن ، وشكراً .

السيد / محمد خيرى هاشم :

إننى متفق مع سيادتك تماماً فى الرأى الذى قلته حول الاقتراح الرابع ، وهذا أسلوب سليم يُعتبر

تقليداً لعملنا وللمستقبل ، فالمصارحة هى أساس العمل الجاد المثمر البنَّاء ، ونحن بهذا نرسى قيماً ومبادئ ، وإن أسلوب عملنا فى اللجنة المركزية هو الحب الذى يربط بيننا وبينك .. حب أصيل لاشك ولا ريب فيه ، ناتج عن عمل ، واحتكاك ، وتجربة ، ووليد مواقف وظروف طويلة .

ولكن بالنسبة لأسلوب عمل اللجنة المركزية فى انتخاب اللجنة التنفيذية العليا ، وفى إرساء كل سياستها ونظم عملها ، أرى أن هذه الأمور يجب أن ترسى منها تقاليد للأجيال القادمة، ونحن نتفق تماماً مع رأى سيادتكم .

لى تعليق بسيط على بعض الآراء التى قيلت بخصوص السلطة ، بمناسبة موضوع إرساء التقاليد بالنسبة للجنة المركزية، فقد قال الزميل عبد اللطيف بلطية : " إننا لسنا طالبى سلطة " وإننى أقول إننا لا نتكلم هنا كأفراد ، وإنما نتكلم كلجنة مركزية تقود عملاً وطنياً فى بلد عظيم يرسى مبادئ عظيمة ، وشكراً .

السيد / محمد خليل حافظ خليل :

إن شرح سيادتكم للفرق بين الاقتراحين الأول والرابع شرح واضح ، إذ لا فرق بين الاقتراحين ، ففى الاقتراح الأول تفويض لسيادتكم بإعداد قائمة يؤخذ عليها الأصوات .. وفى الاقتراح الرابع أيضاً يؤخذ رأى سيادتكم فى الأعضاء العشرة ، وبهذا لا يكون هناك فرق بين الاقتراحين ، ولكن يجىء الفرق مستقبلاً، إذا كانت عندنا فعلاً نظرة شمولية بعيدة تستهدف إرساء قواعد للمستقبل. ومن أجل ذلك فإننى شخصياً أؤيد الاقتراح الرابع – ولو أنه لا يتعارض مع الاقتراح الأول – لأننا مجمعون على الثقة فيمن تختارونه سيادتكم ، سواء أخذنا بالاقتراح الأول أو الرابع ، وشكراً .

السيد / محيى الدين العربى عشماوى :

الواقع أن الموقف يختلف – اليوم ومستقبلاً – بيننا وبين روسيا ، فرئيس الجمهورية عندنا منتخب مباشرة من الشعب ، وليس من اللجنة التنفيذية أو اللجنة المركزية ، فمن المفروض إذاً أن يكون الجهاز المعاون له باختياره ، ليكون متفقاً معه ، لأنه قد يحدث فى المستقبل أن يختلف الرئيس مع الجهاز الذى فُرِضَ عليه ولم يختاره هو . ولذلك فما دامت جمهوريتنا رئاسية ومنتخبة من الشعب انتخاباً مباشراً ، فإنه يجب أن يترك لهذه الرئاسة اختيار معاونيها فى اللجنة التنفيذية العليا، ليتوفر لها

الانسجام الكامل ، وشكراً .

السيد / محمد فوزى محمود :

إن الشعب المصرى الأصيل صمم يومى ٩ و ١٠ يونيه على أن يكون السيد الرئيس رئيساً للجمهورية، كذلك فإن المؤتمر القومى – الذى جاء بالانتخاب من القاعدة إلى القمة – صمم على انتخاب سيادتكم رئيساً للاتحاد الاشتراكى ، ورئيساً للمؤتمر القومى العام . واليوم ليس هناك مجال للتأخير فى تشكيل اللجنة التنفيذية العليا، لِمَا لها من اختصاصات هامة تحرك الاتحاد الاشتراكى . ولذلك فنحن أعضاء اللجنة المركزية نصمم على تفويض سيادتكم فى التصويت على الاقتراح الأول ، لننتهى من بناء الاتحاد الاشتراكى ، وليتجه كل منا إلى عمله ويؤدى واجبه ، وشكراً .

السيد / كامل عبد الجواد القاياتى :

إن الثقة فى السيد الرئيس أكبر من أن تتأكد بتوكيلنا لسيادته فى اختيار أعضاء اللجنة التنفيذية العليا، وأرى أن الرأى الديمقراطى السليم الذى أبداه السيد الرئيس يجب العمل به ، باعتباره إرساء لمبادئ الديمقراطية للمستقبل ، وشكراً .

السيد / أحمد زكى محمد زكى :

إن الأخذ بالاقتراح الرابع يكون معقولاً – كما ذكرت سيادتكم – فى الظروف العادية ، ولكننا فى معركة ، ومن المفروض أن اللجنة التنفيذية العليا تقود هذه المعركة إلى النصر ، وقادة المعارك لا ينتخبون ، وإنما يختارون لكفاءتهم ومقدرتهم على قيادة المعركة للنصر ، وشكراً .

السيد / محمود أنسى على منصور :

نحن من غير شك ننشد الديمقراطية فى كافة أمورنا ، وإننى أتقدم باقتراح محدد ، وهو أن يقوم كل عضو من الأعضاء الـ ١٥٠ باختيار عشرة أعضاء ، ومن يحصل على أكثر الأصوات يصبح عضواً فى اللجنة التنفيذية العليا، على شرط أن يحصل العضو الفائز على أكثر من نصف الأصوات ، وشكراً .

السيد / عبد الهادى على ناصف :

لقد أجمع الأعضاء الذين تكلموا على معنى واحد – بالرغم من اختلاف الاقتراحات – وهو أن يُفَوَّض السيد الرئيس فى إعداد قائمة بأسماء أعضاء اللجنة التنفيذية العليا لطرحها للتصويت، ولكن السيد الرئيس – الذى أجمع الكل على تفويضه فى هذا الشأن – رأى رأياً آخر ، هو فى الواقع بمثابة درس وتعليم لنا جميعاً من أجل المستقبل .. رأى سيادته ألاَّ يستخدم هذا التفويض استخداماً مطلقاً ، وإنما رأى الوصول إلى الغاية بطريق يرسى قواعد ومبادئ للمستقبل . ولهذا لا أرى – بعد الرأى الذى أبداه سيادته – أن يكون هناك مجال لنقاش آخر ، أو عودة إلى طرح أى اقتراحات أخرى ، وأقترح أن نكتفى بهذا القدر من المناقشة ، وأن يجرى التصويت على الاقتراح الرابع ، وهو الذى يرتاح له السيد الرئيس ، ويرى فى الأخذ به حكمة ندركها إذا ما نظرنا للمستقبل ولم نحصر تفكيرنا فقط فيما يجب أن نعمله اليوم ، وشكراً .

السيد / الرئيس :

نأخذ الأصوات .. نبتدى بالاقتراح الرابع : " فتح باب الترشيح لجميع الأعضاء " .. اللايحة بتقول : " الاقتراح الأوسع مدى " .. مش كده يا زيات ؟ اللايحة اللى وافقنا عليها النهارده .

الاقتراح الرابع : " فتح باب الترشيح لجميع الأعضاء ، وإجراء الانتخاب بين جميع من تقدموا للترشيح ، وإعلان انتخاب العدد المطلوب الذى حاز على أكثر الأصوات ، مع اشتراط أغلبية أصوات الحاضرين " .

الموافق على هذا الاقتراح يرفع إيده . (لم تتبين الأغلبية من الأقلية) .

اللى مش موافق يرفع إيده . (أغلبية) .

يبقى ناخد الاقتراح الأول مع التعديل، وهو : " تفويض القيادة السياسية بإعداد قائمة بعددٍ مساوٍ للمطلوب انتخابهم تطرح للتصويت ، فإذا لم تحز على الأغلبية اللازمة قدمت قائمة أخرى .. وهكذا " .

مع وضع برضه شىء فى الاعتبار ان أنا لِسَّه مااعرفش أغلب أعضاء اللجنة.. يعنى اللى حاحطهم من اللى اعرفهم .. يعنى برضه لازم ده يكون فى اعتباركم ، وأنا الحقيقة فاتح الكلام وعَمَّال اسمع .. الحقيقة لغاية النهارده اتكلم ٧٦ واحد .. امبارح والنهارده، وأنا برضه لى قصد ان احنا نعرف بعض

وبنسمع الآراء .

طيب الموافق على هذا الاقتراح معدلاً يرفع إيده ، وهو : " تفويض القيادة السياسية بإعداد قائمة بعدد مساو للمطلوب انتخابهم تطرح للتصويت ، فإذا لم تحز على الأغلبية اللازمة قدمت قائمة أخرى.. وهكذا " . اللى موافق يرفع إيده . (أغلبية) .

فيه ناس لا موافقين على ده ، ولا موافقين على ده .

الدكتور / جابر جاد عبد الرحمن :

اللجنة كلها موافقة على الاقتراح الأول لأنه يؤدى إلى نفس النتائج .

السيد / الرئيس :

مين مش موافق على الاقتراح الأول ؟ (أقلية) .

هيكل يقول لنا ليه هو مش موافق على الاقتراح الأول .. يعنى الحقيقة هذا الموضوع أصله موضوع مهم .. طيب خلاص بَلاَشْ . يبقى الاقتراح الأول أَفْضَلْ . الحقيقة أنا برضه كنت أُفَضِّل الاقتراح الأخير ، ولو انه حيدِّينا نفس النتيجة ، ولكن كنا بنحط قاعدة أَضْبَطْ .

طيب أنا برضه بِدِّى اقترح اقتراح جديد .. أرجو أن يكون الاقتراح الأول لهذه الدورة فقط، على أن نضيف ان هذا مايبقاش جزء من اللايحة ، أصل ده لَمَّا يمشى .. يبقى حيمشى بالنسبة لجميع الدورات، اللى بيوافق على هذا الاقتراح يرفع إيده . (أغلبية) .

السيد / محمد عبد السلام الزيات :

لقد وافقت الأغلبية الكاملة على تفويض سيادتك بإعداد القائمة ، ولكنى سآخذ بالاقتراح الرابع كحكم يُنَصّ عليه فى اللائحة ، كى ينظم الانتخاب فى الدورات القادمة .

السيد / الرئيس :

توافقوا على اقتراح الأخ الزيات ؟ الموافق يرفع إيده . (أغلبية) . يبقى النص الرابع هو اللى حيتحط فى اللائحة .. يبقى على هذا الأساس الجلسة الجاية، إن شاء الله ... أيوه يا افندم .

السيد / محمد صبرى محمد مبدى :

لو أذنتم لى سيادتكم .. نحن لم نتعرض للعدد الاحتياطى المقترح لاستكمال الشكل .. فهل يكون عددهم أربعة ، أم أن هناك اقتراحات أخرى فى هذا الشأن ؟

السيد / الرئيس :

إيه رأيك ؟

السيد / محمد صبرى محمد مبدى :

إننى صاحب الاقتراح بأن يكون عدد الأعضاء الاحتياطيين أربعة ، وقد تقدمت به فى اللجنة .

السيد / الرئيس :

بيتهيألى مافيش خلاف ، لأن مافيش حد أثار الموضوع ده .

السيد / محمد عبد السلام الزيات :

بعد موافقة اللجنة على اللائحة ، أرجو أن تأذن سيادتكم بفتح باب الترشيح للِّجان ، حتى يمكن التنسيق بين الرغبات والانتهاء من تشكيلات اللجان وعرضها ، كما أرجو أن تكون هناك رغبة أولى وثانية فيما يتعلق بطلبات الترشيح هذه، ليمكن التنسيق فى عملية توزيع اللجان .

السيد / الرئيس :

نفتح باب الترشيح للأعضاء فى اللجان، ونشَغَّلْ برضه الأخ الزيات .. ونخلِّيه هو اللى يتولى هذه العملية لحين الوصول إلى اللجان .. ده علشان نشتغل على طول من الأسبوع ده، مش ضرورى النهارده .. ممكن النهارده أو بكره يعنى . طوال الأسبوع مش كده .. وَلاَّ انت عايز النهارده ؟

السيد / محمد عبد السلام الزيات :

طوال هذا الأسبوع .

السيد / الرئيس :

طوال الأسبوع لغاية الجلسة الجاية يوم الأربع إن شاء الله .. يوم الأربع أقدر أكون رسيت على الـ ١٤ إسم المطلوبين .. والله حكاية الـ ١٤ إسم من هنا ليوم الأربع شُغْلاَنَة مش بسيطة ، يعنى هو يمكن الواحد فى راسه ٣ أو ٤ أسامى لكن الباقى ...

السيد / منتصر أبو الحجاج النجار خليل :

لو سمحتم سيادتكم ، وقد انتهينا من جدول أعمال هذه الجلسة ، فإننى أطلب من سيادتكم عرضاً لما وصل إليه الموقف بالنسبة لقضيتنا أمام المنظمة الدولية ، وخصوصاً أننا نقرأ ادعاءات لإسرائيل بأنها تقدمت بمشروع للسلام، ونقرأ كذلك فى صحفنا هذا الأسبوع أن هناك برنامجاً مصرياً محدداً لتنفيذ قرار نوفمبر الماضى على مراحل . ولهذا استسمح سيادتكم فى الاستماع لعرض فى هذا الموضوع ، إذ أننا سننزل فى الأسبوع القادم إلى قواعدنا ، وشكراً .

(وقد استجاب السيد الرئيس لهذا الطلب بعد أن بدت موافقة كاملة من اللجنة على إضافته لجدول الأعمال، وتناول سيادته فى حديثه شرحاً وافياً وصريحاً لموقف الجمهورية العربية المتحدة من الحل السلمى والحل العسكرى ، وموقف كل طرف من الأطراف المتنازعة من مهمة مبعوث السكرتير العام للأمم المتحدة ، واحتمالات المستقبل بالنسبة للنزاع العربى الإسرائيلى .

واستعرض سيادته مدى التقدم الكبير الذى تحقق فى إعادة بناء القوات المسلحة بالنسبة لجميع الأسلحة ، والسياسة التى وضعت للاستمرار فى دعم هذه القوات، واستكمال تجهيزاتها من المعدات والأفراد ، كما حدد سيادته فى حديثه موقف الاتحاد السوفييتى وموقف الولايات المتحدة الأمريكية من الأزمة) .

السيد / الرئيس :

اقترح أن نجتمع يوم الأربع لننتخب اللجنة التنفيذية العليا، وبعد هذا تكون الترشيحات أيضاً – زى ما قال الأخ الزيات – جاهزة، علشان تُكَوَّنْ اللجان ونبدأ العمل .

اللى أطلبه الحقيقة من لجنة المتابعة .. أطلب من الأخ فهيم وحتى من عدد من أعضاء لجنة

المتابعة انكم تِدُّونا أولويَّات للمواضيع اللى انتم حَطِّتُوها فى التقرير بتاعكم ، وتوزعوا هذه المواضيع على اللجان حسب ما جاءت فى اللايحة ، وبهذا تساعدونا ان احنا نِدِّى أعمال رأساً للجان حينما تجتمع ، ومتشكر .

(انفض الاجتماع الساعة التاسعة وأربعين دقيقة، على أن تعقد الجلسة المقبلة الساعة السادسة من مساء يوم الأربعاء المقبل ، ٢٣ من رجب سنة ١٣٨٨ هـ ، الموافق ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٦٨) .

* * *